الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

رقم ٤١ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم مع سرعة موافاتنا بالرد على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : ٣/ ٣/ ٢٠٢٢

القائم بأعمال الوكيل الأول
مدير الإدارة
"محاسب / عاطف صبحي حسن"

وارد
الادارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم / ١١٠ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٩

aliaa

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر

مراقب الحسابات

عن القوائم المـــــالية المستقلة

للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١

*****

إلى السادة / مســـاهمي الشركة المصرية للإتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشـــامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى امكن الحصول عليها **نشير الى ما يلى :-**

١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى كل من : " تخصيص بثمن وبدون ثمن ، ونزع ملكية " ، وبالرغم من وجودها فى حيازة الشركة إلا أن تلك الحيازة حيازة غير هادئة وغير مستقرة ويتضح ذلك مما يلى:-

أ - صدر بشأن بعض تلك الأراضي العديد من فتاوى مجلس الدولة وآخرها الفتوى رقم (٢٢٤) - ملف ١٦٨/١/٧ - **بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١** التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي .

ب - أدى عدم إستجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأراضي بحيازة الشـــــركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة – بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهي:

- استيلاء بعض الجهات الادارية بالفعل على بعض الاراضى التى لازالت مقيدة بدفاتر وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال إستيلاء حي شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١,٥٩م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .

- قيام بعض الجهات الادارية برفع دعاوى طرد على الشركة من العديد من المواقع ومنها قيام المجلس المحلي لمدينة الباجور برفع دعوى طرد على الشركة لقيام الأخيرة بهدم جزء من سنترال الباجور دون ترخيص فضلا عن عدم سداد قيمة حق الإنتفاع بنحو ١,١ مليون جنيه عن أرض السنترال الذي إنتهت مدته الإيجارية وفقا للعقد الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٣.

- صدور احكام قضائية ضد الشركه بقيمة ريع وفرق تنفيذ جبرى على سنترالى سمادون وشطانوف التابعين لسنترال اشمون بمحافظة المنوفية .

ج - وجود تعديات على بعض أراضى الشركة لم تنجح الشركة فى ازالتها حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، منها على سبيل المثال : (أرض العامرية – أرض مجاورة لسنترال العصافرة) .

د - ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩ لسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مديرعام المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسي مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ لموافاته

ببيان تفصيلي يوضح موقع ومساحه المبني المعني بالمطالبة حتي يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانونا .

هـ - عدم توثيق حيازة الشركة لبعض الأراضي المشتراه لسنوات طويلة متمثلة فى عدم إبرام عقود للعديد من الأراضي المشتراه ومنها كل من : (نحو ٢,٢٨٢ مليون جنيه قيمة شراء قطعة أرض بالساحل الشمالى (سيدى كرير) ، نحو ١,٧٦٤ مليون جنية باقى قيمة تكلفة أرض ومبنى سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة فى ٢٠١٦/٩/٤ ، نحو ١,٢٤٨ مليون جنيه قيمة سداد كامل القيمة لهيئة المجتمعات العمرانية عن أراضي سنترال كل من (٦ ،٧ ،٨) بمدينة ٦ أكتوبر بتاريخ ٢٠٠٩ ، نحو ٦ مليون جنيه قيمة شراء الدور الأرضى فى العقار رقم (١) نجع حمادى محافظة قنا بالإضافة لفوائد التاخير (تقنين وضع اليد) منذ٩ / ٢٠٢٠ ، نحو ٣٦١ ألف جنيه قيمة شراء قطعة الأرض اللازمة لإقامة فون بوتيك الفيوم الجديدة).

ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن.

نوصي بسرعة دراسة كافة ما سبق مع موافاتنا بما سيتم من إتخاذه من إجراءات لمواجهة خطر إسترداد الدولة لتلك الأراضي وما سيترتب عليه من آثار مالية وقانونية ،في ضوء أن الشركة أفادت بردها عن تلك الملاحظة (الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة دون موافاتنا بتلك الإجراءات .

٢- لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها .

يتعين سرعة موافاتنا بشهادات السلبيه للتاكد من عدم وجود اى تصرفات على اراضى ومبانى الشركة .

٣- قامت الشركة بإستبعاد مبلغ نحو ٦,٤٦١ مليار جنيه من حسابات الإصول الثابتة (سنترالات ، وسائل نقل) علي سند من تخريدها كما تم تحميل المصروفات (ح/ ٥٨٢١٢ خسائر رأسمالية) بنحو ٣٤ مليون جنيه وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية لتلك الاصول ومجمع إهلاكها ، وذلك بالمخالفة لماورد بمعيار الإصول الثابتة رقم (١٠) بندي -٦٧ ، ٧١ - والتي نصت علي ما يلي :" علي المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للإصل الثابت من دفاترها عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة أيه منافع إقتصادية مستقبلية سواء من إستخدامه أو التخلص منه " ، "يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص

من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد " . ونشير إلي ما ورد برد الشركة بأنه يتم إستبعاد الأصل بناء على محاضر التخريد للتأكد من عدم إعادة إستخدام الأصل مرة أخرى وهو ما يخالف ما ورد بمعيار المحاسبة المشار إليه بعاليه .

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

٤- لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة بعض المبالغ مدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من دخولها الخدمة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٦٧ مليون جنيه منها: نحو ٦١,٥ مليون جنيه قيمة فواتيرعن بعض العقود (مهمات msan) دخلت الخدمة خلال النصف الثالث من العام ، نحو١١,٧مليون جنيه (أبراج) قيمة التصاريح اللازمة لابراج المحمول وتصاريح الحفر وشراء الخرائط على الرغم من دخول المحمول الخدمه وتشغيله فعليا . نحو ٧,٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS العقد ٢/٢٠١٨/٢١١ تم استلامها ابتدائيا فى ٢٠٢٠/٢/١٤ ، نحو ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل (خدمـــات عن العقد) رقم ٢٠١٦/٢١ /٨ PO٢ تم استلامها ابتدائيا خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١ ، نحو ٤١,٧ مليون جنيه محطات محمول . نحو ١٢,٤ مليون جنيه قيمة مصاعد ، ٠,٤ مليون جنيه قيمة انظمة باكيت .

يتعين إضافة ما تم الإشارة إليه بعاليه إلى حسابات الأصول مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك .

٥- درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت)على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) .

وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم بالرغم من اقرارها بصحة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لا زال الرد عليها متكرر بانه " جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

أ – اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطأ لظهوره ضمن الاصول) وظهوره بقيمة دفترية اقل(بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه).

ب – ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات).

ج – عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .

د- استمرار الخطأ فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .

وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث تضمن" انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات) "اى انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام " والذى يتطلب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى فى ذات الرد " ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) فى جوهره (البيع)" وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات ال١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU (ليست بيعا) حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات ويصبح للشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة سرعة حسم طبيعة تلك الايرادات هل هى ايرادات تاجير ام ايرادات بيع وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم (٢) بشأن المخزون **ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية)** .

٦- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-

أ- تضمنت الاصول تكلفة عدد ١*١٠٠ G المباعة الى شركة موبايلى السعودية (اتحاد الاتصالات)على كابلى نيبكو و٥ SMWE والبالغ قيمتها البيعية نحو ٦٦,٨ مليون جنيه مصرى المعادل لنحو ٤,٣ مليون دولار .

ب- وجود فروق فى استبعادات تكلفة السعات المباعه من الاصول الاخرى ناجمة عن استبعاد تلك التكلفه باقل من القيمة الدفترية فى بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية فى احيان اخرى دون موافاتنا بالاسباب الامر الذى يؤثر على صحة الرصيدومن الامثلة على ذلك ما يلى :-

* **استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعه بنظام IRU** على كوابل الشركه المختلفة خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو١٤٢,٥مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ .

* نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

يتعين بحث اسباب ماتقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم فى هذا الشان لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٧ - عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :-

*عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعات المشتراة من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الاصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .

* عدم الوقوف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

٨- إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة الإعتمادات المستندية والمخزون بالشركة والترابط والتنسيق بينها وبين باقي القطاعات فيما يتعلق بتأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨ ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بعدة تقارير لنا سابقة ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقدم ملموس ، الأمر الذي أظهر أرصدة بعض الحسابات المرتبطة بحركة المخزون على غير حقيقتها وهي (التكوين الإستثماري ، الأصول الثابتة ، الإعتمادات المستندية ، المصروفات ، ومن ثم نتيجة أعمال الشركة) ومن مظاهر ذلك ما يلي :-

أ- مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ٢٢٤ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار(قطاع المخازن) دون تاثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ب- تضمين حساب الاعتمادات المستندية بالخطا نحو ٣٦ مليون جنيه تتمثل فى قيمة سويتشات وأجهزة روتر واردة من شركة رايا تم توريدها وتركيبها منذعام ٢٠٢٠ ، وكوابل سعات مختلفة على العقد رقم ٩/٥/٢٠١٩/٢٣١ تم اضافتها للمخازن ، وقيمة رسوم جمركية تخص عقود تم ورود مشمولها بالكامل ، وكذا قيمة الاشتراك فى معرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونه والذى تم الغاؤه لظروف جائحة كورونا .

ج – تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات تم تعليتها علي كلاً من حسابي الموردين والأرصدة المدينة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتحري الدقة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالزيادة وأخري بالنقص) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بمعرفة الشركة .

د – إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) و رصيد كلا من : (حسابات المخزون والجرد الفعلي) بعدة قطاعات بالشركة ومنها قطاع النظم بنحو ٦١ مليون جنيه ، ٩٧ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالي.

هـ - بلغت قيمة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١٢٩ مليون جنيه وقد تم تخفيض المخزون الراكد والبطيئ الحركة بما قيمته نحو ١١٣ مليون جنيه إعتمادا على أسس زمنية دون دون مراعاة ما تقضي به الفقرات (٩ ، ٢٨ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون.

و - عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٣,٨ مليون جنيه يمثل قيمة قطع غيار - تم صرف بعضها - واردة من شركة IBM خلال عام ٢٠٢٠ إلى المخازن الفرعية وكذا عدم ادراج قيمة العديد من الاصناف على منظومة الاوراكل بقطاع المخازن .

ز- إستمرار تضمين حساب المخزون (مخزن مهمات المشروعات) نحو ١٥مليون جنيه قيمة أجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها تحميلها على حساب التكوين الإستثماري .

يتعين ما يلي :-

- إجراء التسويات اللازمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذات الصلة على حقيقتها .

- سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .

- حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة.

- مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخزون بشأن قياس المخزون المشار إليه بعاليه.

٩ - لم يتم التصادق (ارسال – رد)على بعض أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وبالتالي فإن أرصدة العملاء تمثل وجهة نظر الشركة فقط ، ولم نتمكن من مدى مطابقتها لأرصدة العملاء من واقع دفاتر هؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو اعداد وارسال المصادقات المشار اليها والافادة بالردود عليها .

١٠- وجود قصور في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العملاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء ، ومن مظاهر ذلك:-

أ - إستمرار قيام قطاع المشغلين " التابع لنيابة الدولي منفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات لبعض العملاء ، **وهو ما سبق أن أشرنا إليه.**

ب - تم تشكيل لجنة بعد موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي على تقرير المراجعة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ بشأن ضعف نظام الرقابة الداخلية بقطاع دعم مبيعات عملاء المؤسسات والشركات التابع لنيابة الشئون التجارية ولم يحدد بقرارها مدة نهو أعمالها والتي لم تنهي من كافة أعمالها بعد.

ج - عدم تأثر سجلات القطاع المالي بالشركة (حساب اوراق القبض) بالتسوية التي قام القطاع التجاري بالشركة بابرامها مع العميل / شركة نور لنظم المعلومات خلال يناير ٢٠٢١ والتي ترتب عليها جدولة سداد المديونية المستحقة عليها والبالغة نحو ١٦٨ مليون جنيه (الخاصة بخدمات BIT STREAM ، الكوابل المحلية) مضافا إليها غرامة تأخير ومصاريف بنحو ٧٩,٣٣ مليون جنيه (لتصبح إجمالي المديونية المستحقة علي الشركة نحو ٢٤٧,٣٣ مليون جنيه) وتم استلام شيكات بقيمتها - دون إجراء قيود مالية بها لإثباتها في وقتها لتحقيق الرقابة عليها.
وقد قامت الشركة بتسوية ما قام العميل بسداده خلال العام البالغ نحو ٢٢ مليون جنيه خصما من مديونية العميل دون قيد ما يخص هذا المبلغ من غرامات ومصاريف الجدولة المشار إليها ، مما أظهر حساب العميل والإيرادات بغير حقيقتهما ، وقد افادت الشركة بردهاعلي تقريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بأنه " لم يتم اثبات رسوم جدولة المديونية نتيجة لكونها أصل محتمل ، وهو ما جانبه الصواب حيث أن تلك المبالغ (غرامات التأخير ورسوم الجدولة) مدرجة ضمن إتفاق التسوية المبرم مع العميل وتم الحصول علي شيكات منه بإجمالي المديونية المستحقة عليه متضمنة تلك المبالغ وبالتالي تعد أصل مؤكد الحدوث وينطبق عليها ما ورد بمعيار المحاسبة رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء - بند ٩ الإعتراف .
ونشير إلى عدم إلتزام العميل بشروط الجدولة المشار إليها خلال عام ٢٠٢٢ وتوقفه عن السداد وقيام الشركة بإبرام جدولة آخرى خلال عام ٢٠٢٢ .

د - وجود مديونية مستحقة على بعض العمـــــــــلاء الخاصة بخدمات (BIT STREAM - كوابل محلية - ADSL) بنحو١٥١,٧ مليون جنيه ولم يتم تسويتها نتيجة وجود اعتراضات على تفاصيل عملية التحاسب لبعض العملاء وعدم ابرام بعض العقود الخاصة بخدمات الكوابل المحلية المُقدمة لشركة يلا مصر.

هـ - إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين .

يتعين ما يلي :-

أ - بحث أسباب اوجه القصور المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والإفادة.

ب - سرعة تلافي أوجه القصور المشار إليها بعاليه مع سرعة إنتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض من أعمالها وموافاتنا بما إنتهت إليه .

ج- تحريك المساءلة القانونية بشأن عدم متابعة العميل / شركة نور مما حذا بالعميل بعدم الإلتزام بالسداد وتفاقم المديونية وتراكمها لسنوات طويلة دون تحصيل وضياع عائد إستغلال تلك الأموال على الشركة وتعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضع دورة مستندية لأوراق القبض لإحكام الرقابة عليها .

د-بحث أوجه الخلاف وتسوية أرصدة العملاء المُشار إليهم في ضوء ذلك

هـ سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة لتلافى المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .

١١- أدى عدم إنتهاء اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة منذ سنوات إلى إستمرار تضمين الحسابات المدينة أرصدة مرحلة من سنوات سابقة دون تسوية ، منها على سبيل المثال :-

أ - **نحو ١٤٧مليون جنيه** قيمة مبالغ مرحلة من فترات سابقة - قطاع الديوان العام : قطاع الديوان العام (نحو ٨٥,٥١٥ مليون جنيه مدرجه ضمن حساب مديونيات متنوعة أخري (ح/٢٥٣٩٠٠١) تحت مسمي مطالبات تذكرتي والتي يرجع بعضها لما قبل عام ٢٠٢٠،نحو ٣٩,٤٥٢ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مديونيات مصلحة الضرائب علي الدخل (ح/٢٥٣٦٠٠١) مرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية يرجع بعضها لعام ٢٠١٢ ، نحو ١٣ مليون جنيه مديونيات مؤقته طرف البنوك، نحو ٤,١٥٢ مليون جنيه بحساب أرصدة مدينة طرف مصلحة الضرائب – ضريبة عائد أذون الخزانة (حـ/٢٥٦٢٠٠٢) تخص الضريبة على أذون خزانة ببنك مصر مرحلة منذ عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٩ ، ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ، نحو ٤,٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حكومية (حـ/٢٥٦١٠٠٩) تمثل بعض المبالغ المرحلة من عام ٢٠٢٠ والتي لم يتم تسويتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة بإقرارات ضريبة القيمة المضافة لعدم موافاة إدارة الضرائب بالشركة بإشعارات خصم تلك المبالغ.

ب - **نحو ٣٠ مليون جنيه** بقطاع المخازن والمشتريات بعضها مرحل من عام ١٩٨٤ .

ج - **نحو ١,٩ مليون جنيه** بقطاع المشروعات .

د - **نحو ١٦,٤ مليون جنيه** مبالغ مرحلة منذ سنوات سابقة يرجع بعضـــــــــها يرجع لعام ٢٠٠١بقطاع الدولي منها: نحو ١٢ مليون جنيه أرصدة متوقفة مُرحلة ونحو ٤,٤ مليون جنيه يمثل حصة الشركة من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن عامى٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لم يتم تحصيلها.

يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها .

١٢- إستمرار تضمن الحسابات الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية منها :

أ - **نحو ٧,٨٥ مليار جنيه** مبالغ مستحقة للشركات التابعة والشقيقة طرف الشركة المصرية - قطاع الديوان العام قطاع الديوان العام : نحو ٥,٧ مليار جنيه مديونية مستحقة لشركة WE DATA ، ١,٠٥ مليارجنية مديونية مستحقة لشركة فودافون ، ٦٧٤مليون جنية مستحقة لشركة مينا ، ٢١٦ مليون جنيه مستحقة لشركة إكسيد ، ١٠٥ مليون جنية مديونية لشركة سنترا للتكنولوجيا، ٨٠ مليون جنية مستحقة لشركة TE FRANCE ، ٢٥ مليون جنية مستحقة لشركة TE للاستثمار ،٢,٧ مليون جنية مديونية مستحقة للشركة العالمية للكوابل البحرية ، ٢ مليون جنية مديونية لشركة سنترا للصناعات.

ب - **نحو ٣٩,٨ مليون جنيه** قيمة كل من (مصروفات مستحقة (حـ/٤٦٤٩٠٠١) بنحو ٢٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ١٣ سنة ، دائنية متنوعة بنحو ١٤,٨ مليون جنيه).

ج - نحو ١٣,٧ مليون جنيه بقطاع المشروعات .

د - نحو ٣٢,١ مليون جنيه مبالغ مرحلة (قطاع الدولي) بعضها منذ ٢٠٠٩.

يتعين العمل على دراسة وتسوية المبالغ المشار اليها .

١٣ - لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :-

أ - نحو ١٣١مليون جنيه قيمة رسوم تخص هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن .

ب - نحو ٤٧مليون حنيه قيمة فروق إهلاك وإستهلاك لم يتم حسابها منذ بداية تاريخ دخولها الخدمة خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، فضلا عن نحو ٥,٤ مليون جنيه خطأ بحساب الإهلاك عن عقود دعم فني أرقام (٩/٢٠٢٠/٢١٢ - ٢/٢٠١٤/٢١١)

ج - نحو ٥,٢٥ مليون جنيه قيمة إهلاك خاص بالعقد (١٤/٢٠٢١/٢٢١) تم رسملته بالخـــطأ على ٥ سنوات في حين أن العقد مدته عام واحد فقط .

د - نحو **٦,٥ مليون جنيه** قيمة الضريبة الإضافية عن فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٥ والمدرج بحساب مديونيات مصلحة الضرائب علي المبيعات (ح/٢٥٣٧٠٠١)

يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .

١٤- تم تحميل المصروفات بالخطا بكل من :

أ- **نحو ٤٠,٨٥ مليون جنيه** (تعويضات عملاء المحمول) حيث انها تخص شركة **we data** (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المخفضة والقسائم المجانية للعملاء).

ب - نحو ٤,٨٤ مليون جنيه بالزيادة يمثل قيمة أتعاب تجوال محلي شركة إتصالات مصر (ح/٥٣٧١٣٨١) ناتج عن عدم حساب وقيد التخفيض الذي يمنح للشركة المصرية للإتصالات من الشركة المذكورة عن التجوال الذي يكون جميع أطرافه عملاء الشركة المصرية للإتصالات

يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .

١٥- لم نقف على أسباب تحميل حساب المصروفات (تكلفة طبية) بنحو ١٥٢,٦ مليون جنيه بصورة تقديرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في حين أن متوسط التكلفة الفعلية الشهرية لتلك الخدمات نحو ٤٠ مليون جنيه .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحميل الحساب بالمبالغ الفعلية حتى تظهر الحسابات على حقيقتها.

١٦- إستبعاد كل من قيمة كل من : الدوائر بنظام I R U لعملاء خارج مصر - البالغ قيمته نحو ٦,٠٧٤ مليارجنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١،وذلك عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي .

يتعين حسم موقف استبعاد تلك الايرادات عند حساب مستحقات الجهاز القومى والافادة .

١٧- درجت الشركة على معالجة ما يتم تحصيله من تعويضات من شركة التأمين بتخفيض حساب مصروفات التأمين على اصول المنشأة ضد الحريق والسطو (ح/٥٦٣١) بلغ ما أمكن حصره من تلك المبالغ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٧,١٣٢ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما تنص عليه معايير المحاسبة المصرية.

١٨- لم يتم حساب نسبة إتمام الخاصة بعملية مشروع الرحاب ومدينتي المبرم مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني (طلعت مصطفى) الأمر الذي ترتب عليه عدم تسوية وتحميل المصروفات بنحو ٢١١ مليون جنيه والمقيدة بحساب الأرصدة المدينة كما لم يتم تسوية وإدراج ما يقابلها من إيرادات مقيدة بحساب الأرصدة الدائنة

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان و الافادة .

١٩- تضمنت الايرادات نحو ٢٧ **مليون جنيه** مبالغ تقديرية تخص خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات لشركة WE DATA لوجود قصور فى نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب على اسس فعليه لهذه الخدمة وذلك منذ عام ٢٠١٩ .

يتعين العمل على سرعة تلافى اوجه القصور فى النظام المشار اليه .

٢٠- لم تتضمن الايرادات نحو ٢,١٣ مليون جنيه قيمة كوبونات مدرجه بحساب دائنة إيرادات مؤجلة تعويضات عملاء (ح/٤٦٩٥٠٠٥) تخص عام ٢٠٢١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

<u>الـــــــرأي المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-</u>

١- تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة ، والتي أثرت على أعمال الجرد ومما ترتب عليها فقد عملية الجرد الغرض منه ، ومنها ما يلي :-

أ - عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الاصول الثابتة و سجلات الاصول الثابتة في٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة لقيد بعض الاصول بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع

محاضر جردها فى العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة فى تاريخ الميزانية.

ب - إستمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها وغير مستغلة تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم الإستفادة من قيمتها في حالة التخلص منها بالبيع ، بعضها بكميات كبيرة .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

٢- إستمرار وجود العديد من **الأصول غير المستغلة** ومنها :

- نحو٦٧٧ مليون جنيه (حق استخدام) خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ١٢/ ٢٠٢١ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١٧٧,٦مليون جنيه ، نحو ٩١,٢ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد ١,٨٣فرعة لكابل TE-NORTH. بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٠ % و كابل TENORTH بنسبه ٤٠% وكابل ٥smwe بنسبه ٧٨% وكابل ٣smwe بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٦٤ %.

- **بعض الأراضي المشتراة** : أرض ومبنى بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة سوفيسات خلال عام ٢٠١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه ، قطعة أرض بمدينة المعراج بمحافظة القاهرة بنحو ٦ مليون جنيه (قرار ٣٨٠٨ لسنة ٢٠٠٧ بمساحه ٢٠٠ متر) لأقامة سنترال (عقد ٥٩/٢٠٠٨/٧) ولم يتم التنفيذ ونشير فى هذا الشأن الى اعتماد محافظ القاهرة فى ٢٠١٩/٣/١٦ قرار الإدارة المركزية لحماية أملاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التنبيه على حى البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة على قطعة الأرض . قطعة ارض بنحو٦,٢ مليون جنيه قيمة ارض بمدينة المنصوره الجديده. ارض مدينة السادات بالمنطقة الصناعية السابعة والبالغ قيمتها ١,١ مليون جنيه لعدم التزام الشركة ببناء السنترال فى تاريخه ، **ومباني مقامة دون إستغلالها** و نشير إلى أنه تم استلام أرض النادى (٤٠) فدان بموجب محضر تسليم فى ١٧ /١٩٥٥/١٢ بغرض إقامة محطة لاسلكية ، الذي تضمن " في حالة إستغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله ترد الى مصلحة الاملاك " ، وقد تم الحصول على موافقة وزير النقل والمواصلات فى ١٩٩٧ على تخصيص (١٨ فدان) لإقامة نادى رياضى لخدمة العاملين وتم استخراج ترخيص الإنشاء رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٢

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان بما يعود بالنفع على الشركة

٣- بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي منذ عام ٢٠٠٦حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٢٠ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٤٠٢ مليون جنيه بحساب الدفعات المقدمة على الرغم من عدم ملكية الشركة للارض المقام عليها مبانى النادى ولم نقف على ما يفيد تقنين وضع الأرض في ضوء مخالفة شرط التخصيص (الاستلام) ، كما لم نقف على مدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور منذ عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١ وما ترتب عليه من حدوث تلك الطفرة في التكلفة ، مع موافاتنا بما يفيد تقنين وضع الأرض.

٤- بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمـــــحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين بشانها استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال

بنحو ٤١,٧ مليون جنيه منها : الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى ،العربية لتصنيع الحسابات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكور .

٥- تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمي إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة .

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

٦- تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وقد بلغ ما امكن حصره منها بقطاع الدولي فقط نحو ٤٣٠ مليون جنيه وهي (نحو ٧٠,٧٣ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها ، نحو٢٣٣ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو٤٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو٦٩,٨٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى ، نحو١ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو١,٨٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP ، مديونية بنحو ٤,٤٧٣ مليون جنيه مستحقة طرف العميل "شركة مينا نت " متوقفة منذ عدة سنوات دون تحصيل).

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة .

٧- بلغت قيمة ضريبة المبيعات التى سبق للشركة سدادها لمصلحة الضرائب نيابة عن شركة اورانج نحو ١٣٨ مليون جنيه ولم يتم تحصيلها من شركة اورانج ومرفوع بشانها الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة٢٠٢١ امام مركز القاهره الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى ولا زالت متداولة .

يتعين موافاتنا بالموقف الحالى للدعوى المشار اليها واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة.

٨- اسفر محضر المصادقة والمطابقة الذى تم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة وي داتا - المصرية لنقل البيانات وجود مبالغ متحفظ عليها بنحو ٣٢٧ مليون جنيه مدين (نحو ٣٢١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة المصرية لشركة سنترا على ذمة عقود توريدات وصيانة لصالح شركة WE DATA ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة) .

ورصيد دائن نحو ١٢,٣ مليون دائن (نحو ٩ مليون جنية تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصـــرية للاتصالات ، نحو ٣,٢٩٨ مليون جنية قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، بالإضافة إلى عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .

يتعين دراسة تلك المبالغ وبحثها مع الشركة المذكورة واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك والافادة.

٩- وجود مبالغ متوقفة مستحقة على الشركة المصرية لنظم المعلومات - اكسيد بنحو ١٠٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ منها مبالغ متحفظ عليها ومتوقفة منذ سنوات دون حسم (تخص ايجار مقار لشركة اكسيد ومطالبات كهرباء وصيانة وإيجار دوائر وضرائب مسددة بمعرفة الشركة المصرية تخص شركة إكسيد وما يخص عقد تبادل الخبرات) .

يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المذكورة و انهاء تلك التحفظات وتسوية تلك المديونيات واستكمال ابرام التعاقدات الخاصة بإيجار بعض المقرات المؤجرة لشركة إكسيد .

١٠- بلغ رصيد حساب تأمينات العملاء (بقطاع الدولى) في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأمينات محصلة من العملاء) ولم تقم الشركة بإنشاء أي سجلات تحليلية لهذه التأمينات لمتابعتها او التصادق عليها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .

ملاحظـــات آخرى

١- لازالت الشركة تعتمد في مصادر تمويلها على القروض والتسهيلات الإئتمانية والتي بلغ رصيدها في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٦,٢٦٢ مليار جنيه ، تحملت الشركة عنها فوائد مدينة ٩٥٦,١٨٥ مليون جنيه ودمغة نسبية بنحو ٧٤,٧٣٤ مليون جنيه.

٢- صدر الكتاب الدوري رقم (١٣٩) عن وزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بشأن تقنين أوضاع أبراج المحمول المقامة بدون ترخيص ، الذي تضمن " أن يتم تحديد رسوم تقنين تلك الأبراج وفقا لرؤية كل محافظة على حده ، وأنه جاري إعداد بروتوكول مع وزارة الإتصالات في هذا الشأن لتحديد رسوم التقنين حسب مكان المحطة ".

يتعين موافاتنا بموقف تقنين اوضاع تلك الابراج فى ضوء الكتاب الدورى المشار اليه وما ترتب على ذلك من اثار.

٣- إستمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقا لاتفاقية التجوال المعدلة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ المبرمة مع شركة "إتصالات مصر، ولم توافق شركة إتصالات مصر علي ترحيل قيمة مكالمات بنحو ١٨٣ مليون غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى العام التالي .

ونشير إلى أن قيمة المكالمات غير المحققة خلال المدة من يناير ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢١ بلغ نحو ١٣٣ مليون جنيه بنسبه ٤٨% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة .

يتعين ضرورة مراعاة اخذ الإستهلاك الفعلي في الإعتبار عند إبرام إتفاقية تجوال جديدة مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه .

٤- لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للاتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبشروط جديدة مغالى فيها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ (حيث تم التعاقد مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ على أن تقوم الشركة المصرية ببث قنوات شركة "CNE " لعدد ١٠ الآف مشترك خلال المدة من ٢٠١٩/٥/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٨,٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها ، وبنهاية مدة العقد لم تحقق الشركة المصرية سوى عدد ٤٥٠ مشترك فقط بنسبة ٤,٥ % من العدد المستهدف) حيث نصت الشروط الجديدة للتعاقد علي ما يلي :-

- أصبح لزاما على الشركة أن تبيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ إلف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد.

أن تسدد الشركة المصرية عن ذلك العقد نحو ٣٦.٧ مليون جنيه (المعادل ٢.٣٥٠ مليون دولار) .
- زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%.
ونشير إلى أنه بلغ عدد المشتركين عن العقد الجديد خلال المدة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٨٣ مشترك فقط بنسبه نحو ١٧.٦٦% من مشتركي السنه الأولي .
كما لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٤.٧٣ مليون جنيه قيمة ما يخص العام الحالي من تكلفة العقد .
يتعين موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني أعداد المشتركين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار ، مع تحميل حساب المصروفات بتلك المبالغ المذكورة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في : ٣/٣/٢٠٢٢

مديرو العموم
نواب مدير الإدارة

محاسب / خالد حسن سالم
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
- زميل جمعية الضرائب المصرية)

محاسب / تامر سيد حسن

محاسب / حسن سعيد يوسف

وكلاء الوزارة

محاسبة / شرين محمد المغربى

محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز

محاسب/ إيهاب سالم محمود

محاسب/ عاطف السيد عبد السلام

محاسب/ شريف فاروق الدسوقى

محاسبة / رضوة محمد امين

محاسبة / دينا عبد الحميد محمد

محاسبة / إلهام سيد عبد العزيز

محاسب / عبدالله عبدالعليم محمود
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
- زميل جمعية الضرائب المصرية)

القائم بأعمال الوكيل الأول

مدير الإدارة

"محاسب / عاطف صبحي حسن"

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

٢٠٢٢/٣/٣ ٢٤٢

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم مع سرعة موافاتنا بالرد على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : ٣/٣/٢٠٢٢

القائم بأعمال الوكيل الأول
مدير الإدارة

"محاسب / عاطف صبحي حسن"

وارد
الادارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم / ١١١ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣

aliaa

الجهاز المركـــزي للمحاسبـات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
****

تقريـــر مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المجمعة

للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢١/١٢/٣١

****

إلى الســادة / مساهمــي الشركــة المصريــة للاتصــالات

راجعنا القوائم المالية " المجمعة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " المتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٢٠٢١/١٢/٣١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصله بقيام المنشأه بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها نشير إلي ما يلي :-

١ - تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بإستخدام بيانات مالية لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) غير معتمدة وغير مدققة ، كما لم نواف بالقوائم المالية المدققة لشركة فودافون (الشقيقة) في ذات التاريخ ، كما لم نواف بالقوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠٢١/١٢/٣١ بإستخدامها ، كما لم نواف بتقارير مراقبوا الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها وعدم تمكننا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير الفحص المحدود عنها .

٢- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى ما يلي :-

- صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة الأم لتلك الأراضي وآخرها الفتوى رقم (٢٢٤) - ملف ١٦٨/١/٧ - بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي .
- صدر قرار محافظ الغربية رقم (١٤٣- لعام ٢٠١٨) بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ ، الذي تضمن " سحب قرارات التخصيص الصادرة لصالح الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ، وذلك بناء على مذكرة الإدارة العامة لحماية أملاك الدولة التي تضمنت طلب إستصدار قرار إلغاء كافة قرارات التخصيص الصادرة لصالح الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسكية على مستوى المحافظة بناء على موافقة المجلس التنفيذي للمحافظة " وهو الأمر الذي قد يستتبعه مزيد من القرارات المشابهة من باقي الجهات الإدارية بالدولة.
- ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأراضي بحيازة الشـــــــــركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة ، وقد أدى تباطؤ الشركة في الإستجابة لها إلى إستيلاء تلك الجهات على الأرض والدخول في منازعات قضائية مع الشركة ، ومثال ذلك :-

- إستيلاء حي شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١,٥٩ م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .

ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن.

ويتصل بما سبق ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩ للشركة الأم لسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مديرعام

المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسي مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ لموافاته ببيان تفصيلي يوضح موقع ومساحه المبني المعني بالمطالبة حتي يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانونا .

يتعين موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات فى هذا الشأن .

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- شركة تابعة - فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة (TE GLOBE) نحو ٢٣,٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠% وتم بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من بدء تحقيق الشركة الأخيرة لإيرادات نشاط في ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٣,٩ مليون جنيه إلا أنها حققت صافي خسارة نشاط بنحو ٦٧٥ الف جنية ، لتبلغ صافي الخسارة لنحو ٨٩٨ ألف جنيه وتبلغ إجمالي الخسائر المرحلة بنحو ١٦,٨ مليون جنية.

يتعين العمل علي تلافي تلك الخسائر والنهوض بنتائج أعمال الشركة لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركه الأم .

٢- ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات (الأخرى) نورد بشأن بعضها ما يلى :

٢/١- تضمن حساب استثمارات مالية (أخري) مبلغ ٦٠ مليون جنيه قيمة استثمارات الشركة المصرية فى شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥% من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد إستثمار بنحو ١٩,٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد ورد بردود الشركة علي تقاريرنا السابقة أنه تم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالصندوق لمتابعة موقف تصفية الشركات ، كما تم الإتفاق مع المصفي علي أنه خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ سيتم الإنتهاء تدريجياً من التخارج من كافة الشركات المستثمر بها داخل الصندوقين ، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من استثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، كما تم اجتماع لحملة وثائق الصندوق الثاني بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة فيستا وسيتم التوزيع بعد اعتماء هيئة الرقابة المالية نظرا لكون الصندوق تحت التصفية .

ولم نقف علي أسباب تأخر ذلك الإعتماد الأمر الذي ترتب عليه عدم حصول الشركة المصرية للإتصالات علي نصيبها من بيع شركة "Veseta" لفترة تقترب من عامين .

يتعين موافاتنا بموقف التصفيه وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع ، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطة التخارج المشار إليها .

٢/٢- تضمن حساب الاستثمار المالية فى شركات (أخري) نحو ١١,٥٢٤مليون جنيه قيمة الإستثمار بشـــــركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

٣- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات (١) لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤١,٧ مليون جنيه .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور .

ويتصل بما سبق فقد تلاحظ بشأن بعضها ما يلي :

أ- الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه -وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنية - وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير، وقد حققت الشركة المذكورة أرباح خلال العام المالي الحالي بلغت نحو ٥,٧٨٧ مليون جنية لتصبح جملة الخسائر المرحلة للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو٢٢,٨٠٧ مليون جنيه بنسبة ٨١,٤٥ % من رأسمالها المصدر- بلغ نصيب الشركة الأم من خسائرها نحو٨,١٤٥ مليون جنيه (وفقاً للبيانات التي تم موافاتنا بها والمعدة بمعرفة الشركة الأم) .

- وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه جاري التفاوض مع باقي المساهمين لحصول الشركة المصرية للإتصالات وحدها علي كامل حصة المساهم (بي تي تراست) المعروضة للبيع .

يتعين موافاتنا بمستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه .

ب - الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (أخري) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال

- شركات المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى .العربية لتصنيع الحسابات .المصرية لصناعة المعدات التليفونية . النيل .الثريا .الوطنية لتليفون المحمول .

بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) نحو ٥,٥٨ مليون جنية لتبلغ جملة خسائرالشركة نحو٦٣,٤٨ مليون جنيه بنسبة ٩٠,٧ % من رأسمالها المصدر مما تجاوز نصف قيمة حقوق الملكية مما يقتضي تطبيق المادة (٦٩) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي ينص علي قيام مجلس الإدارة بالدعوة إلي إنعقاد جمعية عامة غير عادية للنظر في إستمرارية الشركة من عدمه ، هذا و قد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المذكورة .

وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة بانها في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية لاتصالات .

يتعين موافاتنا بكلآ من :-

- القوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

- موقف الشركة المذكورة من تطبيق المادة (٦٩) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ المشار إليها بعاليه .

- أخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصربة للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

٤- تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمي إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة .
يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

٥- إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

(أ) **<u>الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)</u>**
حققت الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ مجمل خسارة نشاط بنحو ١٦,٥٩ مليون جنيه ، وصافي خسارة نشاط بنحو ١٦,٨١ مليون جنيه ، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ٢٠,٤٦٥ مليون جنيه مقابل صافي ربح بنحو ١٥,٧ مليون جنية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره نحو ٣٦,١٦٥ مليون جنيه بنسبة إنخفاض قدرها ٢٣٠ %) .
وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقة من أصولها والتى تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام مع الأخذ فى الإعتبار بأن الإيرادات المحققة الدورية يتم الإعتراف بها فى الشركة الأم .

هذا ولم نقف علي كلآ من :-
- أسباب إكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة .
- صحه إدراج الإيرادات المحققة الدورية بالشركة الأم .

(ب) **شركة ميرك**
حيث حققت الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ٤.٧٣٣ مليون جنية مقابل نحو ١٣.٢١٨ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره ٨.٤٨٥ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٦٤ %) ، وحققت الشركة صافي ربح بنحو ٧.١٩٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٣.٥٦٨ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره نحو ٦.٣٧٦ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٤٧ %) .

(ج) شركة تي أي للإستثمار القابضة (TE Holding)
حيث حققت الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ٥.٠٧٦ مليون جنية مقابل نحو ١٢.٠٢٢ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره ٦.٩٤٦ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٥٨ %) ، وحققت الشركة صافي ربح بنحو ٥.٩٣٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٠.٤١٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره نحو ٤.٤٨٥ مليون جنيه بنسبه إنخفاض قدرها ٤٣ %) .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثرعلي نتائج أعمال الشركه الام .

تحريراً في : ٣/ ٣ /٢٠٢٢

"مديرو العموم"
"نواب مدير الإدارة"

" محاسب/تامر سيد حسن " **"محاسب/ حسن سعيد يوسف "**

وكلاء الوزارة
نواب أول مديرة الإدارة

" محاسبة / شرين محمد المغربى " **" محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز"**

"محاسب/إيهاب سالم محمود" **"محاسبة / رضوة محمد امين"**

القائم بأعمال الوكيل الأول

مدير الإدارة
"محاسب / عاطف صبحي حسن"

المصرية للاتصالات

الرقـم : (٦١ / أ.م.ح)
التاريخ : ٢٩ / ٣ / ٢٠٢٢
الموضوع : تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

السيد المحاسب / القائم بأعمال الوكيل الأول – مدير الإدارة
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات – بالجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإحالة إلى الموضوع عالية نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طي هذا رد الشركة المصرية للإتصالات على ما جاء بالتقارير الآتيه من ملاحظات :-

- تقرير مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .. (كتاب الجهاز رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣)
- تقرير مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .. (كتاب الجهاز رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣)

فبرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،
ونحن إذ نشكر لسيادتكم تعاونكم الدائم المستمر معنا ،،،
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

نائب أول الرئيس التنفيذى
للشئون المالية
محمد شمروخ

87 الهرية الدخيه، الكيلو 28 طريق مصر اسكندريه الصحراوي، الجيزه 12577 مصر
الإدارة العامة لمراقبى الحسابات تليفون : ٣١٣١٥٠٤٨ داخلى : ٥٠٤٨ فاكس : ٣١٣١٧٦٨١ Email /fin-control@te.eg

الرد النهائي على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقريـر مراقب الحسابات
القوائم المـالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

ا. تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى كل من : " تخصيص بثمن وبدون ثمن ، ونزع ملكية " ، وبالرغم من وجودها فى حيازة الشركة إلا أن تلك الحيازة حيازة غير هادئة وغير مستقرة ويتضح ذلك مما يلى:-

أ - صدر بشأن بعض تلك الأراضي العديد من فتاوى مجلس الدولة وآخرها الفتوى رقم (٢٢٤) - ملف ١٦٨/١/٧ - بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي .

ب- أدى عدم إستجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأراضي بحيازة الشـــركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة - بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو٧٠ مليون جنيه وهي:

- استيلاء بعض الجهات الادارية بالفعل على بعض الاراضى التى لازالت مقيدة بدفاتر وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال إستيلاء حي شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١,٥٩م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .
- قيام بعض الجهات الادارية برفع دعاوى طرد على الشركة من العديد من المواقع ومنها قيام المجلس المحلي لمدينة الباجور برفع دعوى طرد على الشركة لقيام الأخيرة بهدم جزء من سنترال الباجور دون ترخيص فضلا عن عدم سداد قيمة حق الإنتفاع بنحو ١,١ مليون جنيه عن أرض السنترال الذي إنتهت مدته الإيجارية وفقا للعقد الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٣.
- صدور احكام قضائية ضد الشركه بقيمة ريع وفرق تنفيذ جبرى على سنترالى سمادون وشطانوف التابعين لسنترال اشمون بمحافظة المنوفية .

ج -وجود تعديات على بعض أراضى الشركة لم تنجح الشركة فى ازالتها حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، منها على سبيل المثال : (أرض العامرية – أرض مجاورة لسنترال العصافرة) .

د- ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩ لسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مديرعام المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسي مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ لموافاته ببيان تفصيلي يوضح موقع ومساحه المبني المعني بالمطالبة حتي يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانونا .

ه-عدم توثيق حيازة الشركة لبعض الأراضي المشتراه لسنوات طويلة متمثلة فى عدم إبرام عقود للعديد من الأراضي المشتراه ومنها كل من : (نحو ٢,٢٨٢ مليون جنيه قيمة شراء قطعة أرض بالساحل الشمالى (سيدى كرير) ، نحو ١,٧٦٤ مليون جنية باقى قيمة تكلفة أرض ومبنى سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة فى ٢٠١٦/٩/٤ ، نحو ١,٢٤٨ مليون جنيه قيمة سداد كامل القيمة لهيئة المجتمعات العمرانية عن أراضي سنترال كل من (٦ ، ٧ ، ٨) بمدينة ٦ أكتوبر بتاريخ ٢٠٠٩ ، نحو ٦ مليون جنيه قيمة شراء الدور الأرضى فى العقار رقم (١) نجع حمادى محافظة قنا بالإضافة لفوائد التاخير (تقنين وضع اليد) منذ٩ / ٢٠٢٠ ، نحو ٣٦١ ألف جنيه قيمة شراء قطعة الأرض اللازمة لإقامة فون بوتيك الفيوم الجديدة).

ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن.

نوصي بسرعة دراسة كافة ما سبق مع موافاتنا بما سيتم من إتخاذه من إجراءات لمواجهة خطر إسترداد الدولة لتلك الأراضي وما سيترتب عليه من آثار مالية وقانونية ,في ضوء أن الشركة أفادت بردها عن تلك الملاحظة (الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة دون موافاتنا بتلك الإجراءات .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للأراضي المُشار إليها فإنه تجدر الإشارة بإن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة.
- أما فيما بتعلق بالفتوى رقم ٢٢٤ ـ ملف ٧/١/١٦٨ ـ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ الخاصة بأرض قنا الجديدة الصادر لها قرار تخصيص بالمجان من محافظ قنا رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٣ بمساحة ١٣٧٥ فيرجى العلم بأنه تم عرض الفتوى على قطاع الشئون القانونية الذى أفاد بعدم إمكانية قيام محافظة قنا بتنفيذ تلك الفتوى إلا عن طريق اللجوء لإقامة دعاوى قضائية ضد الشركة لكل حالة على حده وفي حال حدوث ذلك سيتم التصدي لها قانونا.
- وبخصوص إستيلاء حى شرق على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت برفع دعوى قضائية رقم ٦٢ لسنه ٢٠٢١ على محافظة المنوفية ومؤجله لورود التقرير فى ابريل عام ٢٠٢٢ أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخرده التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركه في حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة.
- بالنسبة لسنترال الباجور فيرجى التفضل بالإحاطه انه بشأن العلاقة الإيجارية بين الوحدة المحلية بالباجور والشركة فإنه تم إقامة الدعوى رقم ١٠٩٩ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى شمال القاهرة والمقامة من السيد/ رئيس الوحدة المحلية بالباجور ضد الشركة المصرية للاتصالات والتى قضى فيها بجلسة ٢٠١٩/٩/٣٠ بإعادتها مرة أخرى لمكتب خبراء وزارة العدل و تم حجز الدعوى للحكم أول درجة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ والتى قضى فيها بقيمة تقدر ب ٢ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢٠ وتم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ وتم تاجيل نظر الاستئناف لجلسه ٢٠٢٢/٥/١٠.
- وبالنسبة لسنترالى سمادون وشطانوف يرجى التفضل بالعلم انه صدرت أحكام قضائية بقيمة ريع وفرق تنفيذ جبرى إستناداً إلى إنتهاء قرارات التخصيص من تاريخ تحول الهيئة القومية للإتصالات إلى الشركة المصرية للإتصالات بالمخالفة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨. وقد تم إيداع طعن بالنقض لتلك الأحكام ومازال لم يتم تحديد جلسة لنظرهم حتى تاريخه.
- بالنسبة للتعدى على قطعة أرض بالعامرية فإن الدعوى محالة لمكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لإعادتها للخبير لجلسة ٣ إبريل ٢٠٢٢.
- بالنسبة لتعدى وزارة الداخلية على قطعة أرض مجاورة لسنترال العصافرة فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٣٧٤٠ / ٦٩ ق قضاء ادارى الاسكندرية ضد محافظ الاسكندرية بصفته ووزير الداخلية بصفته واخرين طعناً بالالغاء على القرار الصادر من محافظة الاسكندرية بتخصيص قطعة الارض المملوكة للشركة والمجاورة لسنترل العصافرة لصالح وزارة الداخلية لإقامة منطقة امنة والدعوى محالة لمكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لورود التقرير لجلسة ١١ ابريل ٢٠٢٢.
- بالنسبة لحق استعلال الارض والمبنى الكائن بشارع الشاطىء بمحافظة مرسى مطروح فيرجى العلم بإنه حتى تاريخه لم يتم الرد من قبل رئيس مجلس ومدينة مطروح على خطاب الشركة وفور حدوث أي مستجدات سيتم إتخاذ اللازم في ضوء ذلك.
- جارى الإنتهاء من إبرام التعاقد ومن ثم رسملة أرض سيدى كرير.

- جارى المتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية للانتهاء من الاجراءات الخاصة بمبنى سنترال التجمع الخامس وسنترالات أكتوبر ٦و٧و٨.
- بالنسبة للعقار الخاص بمدينة نجع حمادي بقنا فقد تم إستخراج كشف تحديد مساحى للعقار وجاري إستكمال إجراءات التسجيل ونقل الملكية لقطعه الأرض.
- بالنسبة لأرض فون بوتيك الفيوم الجديدة فقد صدر حكم بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الصادر فى غير صالح الشركة السابق وإلزام المستأنف ضدهما بصفتهما بأتمام إجراءات التعاقد وتحرير عقد بيع للشركة عن قطعة الأرض الموضحه الحدود والمعالم والمساحة بصحيفة الدعوى وبمحضر التسليم المؤرخ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ كما ألزمت المستأنف ضدهما بالمصاريف ومبلغ ١٠٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة وبذلك أصبح الحكم نهائى ومزيل الصيغة التنفيذية إلا أن جهاز هيئة المجتمعات العمرانية رفض إستلام صيغة الحكم التنفيذية.
- أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها .

يتعين سرعة موافاتنا بشهادات السلبيه للتاكد من عدم وجود اى تصرفات على اراضى ومبانى الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التنبيه بإستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

قامت الشركة بإستبعاد مبلغ نحو ٦,٤٦١ مليار جنيه من حسابات الإصول الثابتة (سنترالات ، وسائل نقل) علي سند من تخريدها كما تم تحميل المصروفات (ح/ ٥٨٢١٢ خسائر رأسمالية) بنحو ٣٤ مليون جنيه وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية لتلك الاصول ومجمع إهلاكها ، وذلك بالمخالفة لماورد بمعيار الإصول الثابتة رقم (١٠) بندي –٦٧ ، ٧١ ـ والتي نصت علي ما يلي :" علي المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للإصل الثابت من دفاترها عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة أيه منافع إقتصادية مستقبلية سواء من إستخدامه أو التخلص منه " ، "يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد " . ونشير إلي ما ورد برد الشركة بأنه يتم إستبعاد الأصل بناء على محاضر التخريد للتأكد من عدم إعادة إستخدام الأصل مرة أخرى وهو ما يخالف ما ورد بمعيار المحاسبة المشار إليه بعاليه.

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يتم إستبعاد الاصول الثابتة بناءا على محاضر التخريد والتي تمت بعد التأكد من عدم إعادة إستخدام الأصل مرة أخرى ولا يوجد أي مناقع مستقبلية منها ، وهو ما تم تنفيذه في الأصول المشار إليها بالملاحظة ، أما بالنسبة لتحديد المكسب والخسارة الناتجة من التخلص من الأصول فتقوم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة أيضا وقت حدوث بيع تلك الأصول وفى حاله وجود اى اصول سوف يتم التخلص منها بشكل محدد ويمكن تحديد قيمتها البيعية فسوف يتم تحديد المكسب والخسارة من إستبعادها من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة بعض المبالغ مدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من دخولها الخدمة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٦٧ مليون جنيه منها: نحو ٦١،٥ مليون جنيه قيمة فواتيرعن بعض العقود (مهمات msan) دخلت الخدمة خلال النصف الثالث من العام ، نحو١١,٧ مليون جنيه (أبراج) قيمة التصاريح اللازمة لابراج المحمول وتصاريح الحفر وشراء الخرائط على الرغم من دخول المحمول الخدمه وتشغيله فعليا . نحو ٧،٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS العقد ٢/٢٠١٨/٢١١ تم استلامها ابتدائيا فى ٢٠٢٠/٢/١٤ ، نحو ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل (خدمـات عن العقد) رقم ٨/ ٢٠١٦/٢١ PO2 تم استلامها ابتدائيا خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١ ، نحو ٤١,٧ مليون جنيه محطات محمول . نحو ١٢,٤ مليون جنيه قيمة مصاعد ، ٠,٤ مليون جنيه قيمة انظمة باكيت .

يتعين إضافة ما تم الإشارة إليه بعاليه إلى حسابات الأصول مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تقوم الشركة بفحص حسابات مشروعات تحت التنفيذ بشكل دائم وتسوية ما يلزم تسويته ، حيث بلغت أرصدة المشروعات الخاصة بأعوام ٢٠١٩ وما قبلها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٨٩٤ مليون جنيه ، في حين بلغت أرصدة نفس المشروعات عن نفس الفترة نحو ٣١٣ مليون جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وهو ما يعني أنه قد تم تسوية نحو ٥٨١ مليون جنيه خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ ، أما بالنسبة للمبالغ الواردة بالملاحظة فيرجى التفضل بالعلم بالآتي:

- بالنسبه لمبلغ ٦١،٥ مليون جنيه مهمات MSAN فجارى الرسملة خلال الربع الأول ٢٠٢٢.
- بالنسبه لمبلغ ١١,٧ مليون قيمة تصاريح أبراج فيرجى العلم بأنه يتم رسملة التصاريح فور دخول أبراج المحطة الخدمة.
- بالنسبه لمبلغ ٧،٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS على العقد رقم ٢/٢٠١٨/٢١١ فجارى الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.
- بالنسبه لمبلغ ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل على العقد رقم ٨/٢٠١٦/٢١١ فيرجى العلم بأن المبلغ المذكور عبارة عن الفواتير الخاصة بمراحل تشغيل المحمول وجارى تحديد تكلفة كل مرحلة على حدى وعمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.
- بالنسبه لمبلغ ٤١,٧ مليون جنيه قيمة محطات محمول فجارى الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت)على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (أ) .

وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم بالرغم من اقرارها بصحة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لا زال الرد عليها متكرر بانه " جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

أ – اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطأ لظهوره ضمن الاصول) وظهوره بقيمة دفترية اقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه).

ب – ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات).

ج – عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .

د- استمرار الخطأ فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .

وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث تضمن" انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات) "اى انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام " والذى يتطلب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى فى ذات الرد " ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) فى جوهره (البيع)" وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات ال١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU (ليست بيعا) حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات ويصبح للشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة سرعة حسم طبيعة تلك الايرادات هل هى ايرادات تاجير ام ايرادات بيع وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم (٢) بشأن المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية) .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التوضيح لسيادتكم في العديد من الإجتماعات بإنه يصعُب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظراً للطبيعة الخاصة لسوق الإتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة..

وفيما يخص طبيعة تلك الإيرادات و معالجتها على انها إيرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فيرجى التفضل بالاحاطة بانه يتم ذلك نظرا لما تم توضيحه سابقا بان تلك المعالجة تتم طبقا لتلك النوعية من الاتفاقيات المعروفة بمجال الإتصالات على مستوى العالم باسم "IRU Agreement" والمقصود بها Indefeasible Right of Use بمعني حق الإستخدام الغير قابل للإلغاء، وهذا النوع من الإتفاقيات له خصائص معينة تميزه مثل عدم القابلية للإلغاء إلا في الظروف القهرية ، كما يتميز ايضا بفتراته الزمنية الطويلة بهدف ضمان إستمرار تقديم الخدمات بثبات وجودة عالية مما يجعله بطبيعة الحال يشبه عملية البيع وذلك بتقديم الخدمة الأساسية (مسار الربط وسعة الدائرة) للعميل مرة واحدة فور التعاقد وإستمرار تخصيص المسار والسعة للعميل فترة طويلة ولكنه طبقا لظاهره العام المنصوص عليه بالترخيص الممنوح للشركة ليس بيعاً حيث أنه في نهاية التعاقد يتم إلغاء تخصيص المسارات والسعات وتُصبح الشركة المصرية للإتصالات حُرية الإختيار في إعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره اذا كان من المتوقع حدوث منافع اقتصادية مستقبلاً من نفس المسارات و السعات.

ومما سبق يتضح ان الشركة ملتزمة بتطبيق ما تم الترخيص به فيما يخص تاجير الدوائر ولكن تختلف فقط المعالجة المحاسبية في تسجيل تلك الإيرادات نظرا لطبيعة نوع التعاقد السابق الإشارة اليه بالفقرة السابقة وهو ما يتم التعامل به بمجال الاتصالات على مستوى العالم وليس انفرادا او ابتكارا من الشركة في تطبيق المعالجة المحاسبية محل الخلاف .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-

أ- تضمنت الاصول تكلفة عدد 1*100 G المباعة الى شركة موبايلى السعودية (اتحاد الاتصالات)على كابلى نيبكو و5 SMWE والبالغ قيمتها البيعية نحو ٦٦,٨ مليون جنيه مصرى المعادل لنحو ٤,٣ مليون دولار .

ب- وجود فروق فى استبعادات تكلفة السعات المباعه من الاصول الاخرى ناجمة عن استبعاد تلك التكلفه باقل من القيمة الدفترية فى بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية فى احيان اخرى دون موافاتنا بالاسباب الامر الذى يؤثر على صحة الرصيدومن الامثلة على ذلك ما يلى :-

* استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعه بنظام IRU على كوابل الشركه المختلفة خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو٤٢,٥مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ .

* نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

يتعين بحث اسباب ماتقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم فى هذا الشان لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة:

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- فيما يتعلق بتكلفة عدد G100 المقدمة إلى شركة موبايلى على كابل SMW5 يرجى العلم أنه قد تم الإستبعاد خلال الربع الرابع ٢٠٢١ وقد تم موافاة سيادتكم بكافة المستندات الخاصة بذلك والرد على كافة الإستفسارات أثناء الفحص.
- أما فيما يتعلق بالسعة المقدمة على كابل Nepco cable/Electric فيرجى العلم بأن كابل الكهرباء لا يدخل ضمن أصول الشركة وبالتالى لا يتم استبعاد تكلفة له ، وذلك وفقا لما تم موافاة سيادتكم به من المستندات المؤيدة لذلك خلال الفحص المبدئى لشهر ديسمبر ٢٠٢١ من الجهة المختصه وهو ما تم تاييده بردنا على سيادتكم بالبريد الالكترونى المرسل بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ وذلك بالاضافة ايضا الى ما تم توضيحه وتأكيده لسيادتكم خلال الاجتماع المنعقد مع السيد رئيس قطاعات مبيعات الدولى والسيد مدير عام حسابات الدولى بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢.
- بالنسبه للإستبعاد بتكلفة التحديث فقد دأبت الشركة علي التوضيح في العديد من المرات بإنه خلال الإجتماع المنعقد مع السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات خلال شهر مارس عام ٢٠١٩ حيث تم توضيح طبيعة تلك الاستبعادات وأسباب الاخذ فى الاعتبار تكلفة التحديث وليس التكلفة التاريخية حيث أن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذى يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية وقد انتهى ذلك بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة.
- كما أنه خلال إجتماع لجنة المراجعة مع السادة الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ تم الرد على كافة الإستفسارات فى هذا الشأن وتم الإنتهاء إلى أنه سيتم تلافى تلك الملاحظات فى حال توضيح التفاصيل المذكورة أعلاه بالرد مستقبلاً وبالفعل قد تم موافاة سيادتكم بالرد كما هو متفق عليه ،
- كما انه تم عقد العديد من الإجتماعات مع سيادتكم والجهات الفنية والتجارية والمالية لمزيد من الشرح والتوضيح وقد تم طلب معرفة أسس تحديد أسعار التكاليف والإيراد وتم التوضيح بإن ذلك يتم طبقا لقرارات لجنة الخدمات والأسعار وإنتهت أيضا تلك الإجتماعات بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة وقد تم إعداد الرد علي كافة النقاط الخلافية مرفقا به قرار لجنة الخدمات والأسعار والتى يتم إحتساب أسعار البيع وتكاليف الإستبعاد على أساسه وذلك بالخطاب رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧.

مما سبق يتضح أن الشركة قد إلتزمت بعقد الإجتماعات اللازمة والتوضيح والشرح وتوفير المستندات المؤيدة لوجهة نظرها ومن ثم الوفاء بكافة تعهداتها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :.

*عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعات المشتراة من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الاصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .

* عدم الوقوف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الإنزال بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة:

يرجى التفضل بالعلم بالآتي:

- ✓ يتم تحديد تكلفة الإستبعاد بناء على الجهة الفنية حيث أنها الجهة المنوطة بالدراسة الفنية للسعات التى يتم الحصول عليها من خلال التحديثات المستقبلية للكابل وأيضا أي سعات مجانية أخرى ، وبالتالى يتم تحديد تكلفة الإستبعاد قبل الإهلاك بناء عن مجموع السعات الحالية والسعات الخاصة بالتحديث والمجانية وذلك بالتنسيق بين الجهات الفنية والمالية بالشركة.
- ✓ بالنسبة لمشروع ALMESH NET WORK فقد سبق وأن تم التوضيح والرد على سيادتكم بإنه عبارة عن شبكة تراسلية أرضية تستخدم للربط الداخلى بين محطات الإنزال وتستخدم في العديد من الأغراض سواء الخاصة بالعملاء الدوليين أو غيرها وبالتالى عند إبرام أى عقود خاصة بالكابل البحرى " سعات IRU " يتم تقدير تكلفة تنفيذ تكاليف الربط التراسلى وإدخالها من ضمن تكلفة الاستبعاد. اما فيما يخص السعات الناتجة عن المشروع فقد تم موافاة سيادتكم بها عن طريق البريد الالكترونى وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٩.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة الإعتمادات المستندية والمخزون بالشركة والترابط والتنسيق بينها وبين باقي القطاعات فيما يتعلق بتأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨ ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بعدة تقارير لنا سابقة ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقدم ملموس ، الأمر الذي أظهر أرصدة بعض الحسابات المرتبطة بحركة المخزون على غير حقيقتها وهي (التكوين الإستثماري ، الأصول الثابتة ، الإعتمادات المستندية ، المصروفات ، ومن ثم نتيجة أعمال الشركة) ومن مظاهر ذلك ما يلي :-

أ- مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ٢٢٤ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار(قطاع المخازن) دون تاثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ب- تضمين حساب الاعتمادات المستندية بالخطا نحو ٣٦ مليون جنيه تتمثل فى قيمة سويتشات وأجهزة روتر واردة من شركة رايا تم توريدها وتركيبها منذعام ٢٠٢٠ ، وكوابل سعات مختلفة على العقد رقم ٩/٥/٢٠١٩/٢٣١ تم اضافتها للمخازن ، وقيمة رسوم جمركية تخص عقود تم ورود مشمولها بالكامل ، وكذا قيمة الاشتراك فى معرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونه والذى تم الغاؤه لظروف جائحة كورونا .

ج – تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات تم تعليتها علي كلآ من حسابي الموردين والأرصدة المدينة ، فضلآ عن عدم قيام الشركة بتحري الدقة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالزيادة وأخري بالنقص) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بمعرفة الشركة .

د – إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) و رصيد كلا من : (حسابات المخزون والجرد الفعلي) بعدة قطاعات بالشركة ومنها قطاع النظم بنحو ٦١ مليون جنيه ، ٩٧ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالي.

هـ – بلغت قيمة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١٢٩ مليون جنيه وقد تم تخفيض المخزون الراكد والبطيئ الحركة بما قيمته نحو ١١٣ مليون جنيه إعتمادا على أسس زمنية دون دون مراعاة ما تقضي به الفقرات (٩ ، ٢٨ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون.

و - عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٣,٨ مليون جنيه يمثل قيمة قطع غيار - تم صرف بعضها - واردة من شركة IBM خلال عام ٢٠٢٠ إلى المخازن الفرعية وكذا عدم ادراج قيمة العديد من الاصناف على منظومة الاوراكل بقطاع المخازن.

ز. إستمرار تضمين حساب المخزون (مخزن مهمات المشروعات) نحو ١٥مليون جنيه قيمة أجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها تحميلها على حساب التكوين الإستثماري .

يتعين ما يلي :-

- إجراء التسويات اللازمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذات الصلة على حقيقتها .
- سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .
- حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة.
- مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخزون بشأن قياس المخزون المشار إليه بعاليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فإنه جاري تسوية نحو ٥٢ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ وجاري فحص وتسوية ما يلزم تسويته من المبالغ المتبقية بعد توفير المستندات وإستيفاء الإجراءات اللازمة لذلك.
- بالنسبة لقيود تسوية نتائج جرد المخزون لعام ٢٠٢١ فقد تم التنبيه بتحري الدقة ومراعاة ذلك مستقبلا والعمل على إستيفاء المستندات اللازمة لإدارج تلك المبالغ ضمن منظومة حسابات المخزون ومن ثم عمل التسويات اللازمة.
- بالنسبة للفروق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدتها على منظومة الأوراكل لقطاع النظم فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط اللازمة لرفعها على منظومة الأوراكل وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك.
- بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة اصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون.
- بالنسبة لقطع الغيار الخاصة بشركة IBM وباقي الأصناف فإنه جاري العمل على إضافتها على منظومة حسابات المخزون وتسوية ما تم صرفه منها.
- بالنسبة لقيمة اجهزة الحاسب الآلي والطابعات فإنه جاري الفحص والتوصل للمعالجة المناسبة بالتنسيق مع سيادتكم وسيتم إتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

لم يتم التصادق (ارسال – رد)على بعض أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وبالتالي فإن أرصدة العملاء تمثل وجهة نظر الشركة فقط ، ولم نتمكن من مدى مطابقتها لأرصدة العملاء من واقع دفاتر هؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو اعداد وارسال المصادقات المشار اليها والافادة بالردود عليها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم انه يتم إعداد مصادقات مع كبار العملاء ، وقد تم بالفعل اعداد المصادقات وارسالها إلى عملاء (الدولي-النواقل-المشغلين) ولكن دون رد منهم وقد تم موافاة سيادتكم بها عن طريق البريد الالكترونى أثناء الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

وجود قصور في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العملاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء ، ومن مظاهر ذلك:-

أ - إستمرار قيام قطاع المشغلين " التابع لنيابة الدولي منفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات لبعض العملاء ، **وهو ما سبق أن أشرنا إليه.**

ب - تم تشكيل لجنة بعد موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي على تقرير المراجعة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ بشأن ضعف نظام الرقابة الداخلية بقطاع دعم مبيعات عملاء المؤسسات والشركات التابع لنيابة الشئون التجارية ولم يحدد بقرارها مدة نهو أعمالها والتي لم تنهي من كافة أعمالها بعد.

ج - عدم تأثر سجلات القطاع المالي بالشركة (حساب اوراق القبض) بالتسوية التي قام القطاع التجاري بالشركة بابرامها مع العميل / شركة نور لنظم المعلومات خلال يناير ٢٠٢١ والتي ترتب عليها جدولة سداد المديونية المستحقة عليها والبالغة نحو ١٦٨ مليون جنيه (الخاصة بخدمات BIT STREAM ، الكوابل المحلية) مضافا إليها غرامة تأخير ومصاريف بنحو ٧٩,٣٣ مليون جنيه (لتصبح إجمالي المديونية المستحقة علي الشركة نحو ٢٤٧,٣٣ مليون جنيه) وتم استلام شيكات بقيمتها - دون إجراء قيود مالية بها لإثباتها في وقتها لتحقيق الرقابة عليها.

وقد قامت الشركة بتسوية ما قام العميل بسداده خلال العام البالغ نحو ٢٢ مليون جنيه خصما من مديونية العميل دون قيد ما يخص هذا المبلغ من غرامات ومصاريف الجدولة المشار إليها ، مما أظهر حساب العميل والإيرادات بغير حقيقتهما ، وقد افادت الشركة بردهاعلي تقريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بأنه " لم يتم اثبات رسوم جدولة المديونية نتيجة لكونها أصل محتمل ، وهو ما جانبه الصواب حيث أن تلك المبالغ (غرامات التأخير ورسوم الجدولة) مدرجة ضمن إتفاق التسوية المبرم مع العميل وتم الحصول علي شيكات منه بإجمالي المديونية المستحقة عليه متضمنة تلك المبالغ وبالتالي تعد أصل مؤكد الحدوث وينطبق عليها ما ورد بمعيار المحاسبة رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء – بند ٩ الإعتراف .

ونشير إلى عدم إلتزام العميل بشروط الجدولة المشار إليها خلال عام ٢٠٢٢ وتوقفه عن السداد وقيام الشركة بإبرام جدولة آخرى خلال عام ٢٠٢٢ .

د – وجود مديونية مستحقة على بعض العمـــــلاء الخاصة بخدمات (BIT STREAM – كوابل محلية – ADSL) بنحو١٥١,٧ مليون جنيه ولم يتم تسويتها نتيجة وجود اعتراضات على تفاصيل عملية التحاسب لبعض العملاء وعدم ابرام بعض العقود الخاصة بخدمات الكوابل المحلية المُقدمة لشركة يلا مصر.

هـ – إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين .

يتعين ما يلي :-

أ - بحث أسباب اوجه القصور المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والإفادة.

ب - سرعة تلافي أوجه القصور المشار إليها بعاليه مع سرعة إنتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض من أعمالها وموافاتنا بما إنتهت إليه .

ج- تحريك المساءلة القانونية بشأن عدم متابعة العميل / شركة نور مما حذا بالعميل بعدم الإلتزام بالسداد وتفاقم المديونية وتراكمها لسنوات طويلة دون تحصيل وضياع عائد إستغلال تلك الأموال على الشركة وتعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضع دورة مستندية لأوراق القبض لإحكام الرقابة عليها .

د-بحث أوجه الخلاف وتسوية أرصدة العملاء المُشار إليهم في ضوء ذلك

هـ سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة لتلافى المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجي العلم بالآتي:

- بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٩ وتم فصل المهام لتلافي أي إنفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير ميكنة لخدمات المشغلين.
- بالنسبة لقطاع دعم المبيعات فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة فور الإنتهاء من أعمالها وإعتماد توصياتها ،
- بالنسبة لمديونية شركة نور فأنه جارى بحث مدى امكانية تطبيق المعالجة المحاسبية الواردة بالملاحظة.
- بالنسبة لعملاء خدمات (BIT STREAM– كوابل محلية – ADSL) فإن معظم الرصيد يتمثل في مديونية شركتي يلا مصر والتي لم يتم تجديد الترخيص الخاص بها من قبل الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وشركة مينا والتي مرفوع بشأنها قضية مازالت متداولة وقد تم تكوين إضمحلال لكامل مديونية الشركتين .
- بالنسبة للمرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقا للتعليمات ضماناً لمعالجتها بشكل سليم بما لا يؤثر على سلامة إيرادات الشركة.

كما يُرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فوترة المكالمات الصوتيه الصادرة من التليفون الثابت IRB يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة و يقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه. و الشركة حاليا بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد BSS الذى يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت والبيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت FBB/DSL وقد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات Online (charging) حيث يتم ربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظيا فور حدوثها و من ثم فوترتها. و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالى لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

أدى عدم إنتهاء اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة منذ سنوات إلى إستمرار تضمين الحسابات المدينة أرصدة مرحلة من سنوات سابقة دون تسوية ، منها على سبيل المثال :-

أ - نحو ١٤٧ مليون جنيه قيمة مبالغ مرحلة من فترات سابقة - قطاع الديوان العام : قطاع الديوان العام (نحو ٨٥,٥١٥ مليون جنيه مدرجه ضمن حساب مديونيات متنوعة أخري (ح/٢٥٣٩٠٠١) تحت مسمي مطالبات تذكرتي والتي يرجع بعضها لما قبل عام ٢٠٢٠،نحو ٣٩,٤٥٢ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مديونيات مصلحة الضرائب علي الدخل (ح/٢٥٣٦٠٠١) مرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية يرجع بعضها لعام ٢٠١٢ ، نحو ١٣ مليون جنيه مديونيات مؤقته طرف البنوك، نحو ٤،١٥٢ مليون جنيه بحساب أرصدة مدينة طرف مصلحة الضرائب – ضريبة عائد أذون الخزانة (ح/٢٥٦٢٠٠٢) تخص الضريبة على أذون خزانة ببنك مصر مرحلة منذ عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٩ ، ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ، نحو ٤،٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حكومية (ح/٢٥٦١٠٠٩) تمثل بعض المبالغ المرحلة من عام ٢٠٢٠ والتي لم يتم تسويتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة بإقرارات ضريبة القيمة المضافة لعدم موافاة إدارة الضرائب بالشركة بإشعارات خصم تلك المبالغ.

ب - نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع المخازن والمشتريات بعضها مرحل من عام ١٩٨٤ .

ج - نحو ١,٩ مليون جنيه بقطاع المشروعات .

د ـ **نحو ١٦,٤ مليون جنيه** مبالغ مرحلة منذ سنوات سابقة يرجع بعضـــــها يرجع لعام ٢٠٠١ بقطاع الدولي منها: نحو ١٢ مليون جنيه أرصدة متوقفة مُرحلة ونحو ٤,٤ مليون جنيه يمثل حصة الشركة من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لم يتم تحصيلها.

يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال للعديد من تلك الأرصدة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

إستمرار تضمن الحسابات الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية منها :

أ ـ **نحو ٧,٨٥ مليار جنيه** مبالغ مستحقة للشركات التابعة والشقيقة طرف الشركة المصرية . قطاع الديوان العام قطاع الديوان العام : نحو ٥,٧ مليار جنيه مديونية مستحقة لشركة WE DATA ، ١,٠٥ مليارجنية مديونية مستحقة لشركة فودافون ، ٦٧٤مليون جنية مستحقة لشركة مينا ، ٢١٦ مليون جنيه مستحقة لشركة إكسيد ، ١٠٥ مليون جنية مديونية لشركة سنترا للتكنولوجيا، ٨٠ مليون جنية مستحقة لشركة TE FRANCE ، ٢٥ مليون جنية مستحقة لشركة TE للاستثمار، ٢,٧٠ مليون جنية مديونية مستحقة للشركة العالمية للكوابل البحرية ، ٢ مليون جنية مديونية لشركة سنترا للصناعات.

ب ـ **نحو ٣٩,٨ مليون جنيه** قيمة كل من (مصروفات مستحقة (حـ/٤٦٤٩٠٠١) بنحو ٢٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ١٣ سنة ، دائنية متنوعة بنحو ١٤,٨ مليون جنيه).

ج ـ **نحو ١٣,٧ مليون جنيه** بقطاع المشروعات .

د ـ **نحو ٣٢,١ مليون جنيه** مبالغ مرحلة (قطاع الدولي) بعضها منذ ٢٠٠٩.

يتعين العمل على دراسة وتسوية المبالغ المشار اليها .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بالآتي:

- بالنسبه لمبلغ ٥,٧ مليار المستحق لشركة WE Data الذى يتضمن قيمة متحصلات الـ BSS وهو يمثل الجانب الاكبر من تلك المديونية حيث يتم تجميعها فى بنوك الشركة الأم (المصرية للاتصالات) والخاص بعملاء شركة WE data وذلك ضمن اجراءات احكام الرقابة على متحصلات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بشكل دورى , اما باقى البنود سواء المستحقة لشركة WE data او المستحقة عليها فاغلبها بنود متحركة يتم تسويتها تباعا وفقا للعقود المبرمة و الاجراءات المتبعة فى كلا الشركتين.
- بالنسبه لمبلغ ١,٠٥ مليار المستحق لشركة Vodafone فأنه يتم تسوية تلك المبالغ كل عام خلال الربع الاول من العام التالى وذلك ضمن التسويه الدوريه للمعاملات المتبادلة مع شركة Vodafone ويتم توضيح ذلك لسيادتكم كل عام.
- بالنسبه لمبلغ ١,٠٥ مليون ومبلغ ٢ مليون والمستحقين لشركة Centra فأنه يتم تسويه تلك المبالغ بشكل دورى وفقا لبنود العقد ووفقا للاجراءات المخزنية المتبعة داخل الشركة المصريه للاتصالات.
- بالنسبة لباقي المبالغ الخاصة بالشركات التابعة فإنه يتم تسويتها ضمن المعاملات المختلفة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة.
- بالنسبة للمبالغ الأخرى فقد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة الدائنة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :-

أ- نحو ١٣١ مليون جنيه قيمة رسوم تخص هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن .

ب- نحو ٤٧ مليون حنيه قيمة فروق إهلاك وإستهلاك لم يتم حسابها منذ بداية تاريخ دخولها الخدمة خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، فضلا عن نحو ٥,٤ مليون جنيه خطأ بحساب الإهلاك عن عقود دعم فني أرقام (٩/٢٠٢٠/٢١٢ - ٢/٢٠١٤/٢١١).

ج- نحو ٥,٢٥ مليون جنيه قيمة إهلاك خاص بالعقد (١٤/٢٠٢١/٢٢١) تم رسملته بالخطأ على ٥ سنوات في حين أن العقد مدته عام واحد فقط .

د – نحو ٦,٥ مليون جنيه قيمة الضريبة الإضافية عن فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٥ والمدرج بحساب مديونيات مصلحة الضرائب علي المبيعات (ح/٢٥٣٧٠٠١)

يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ- بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.

ب- فيما يتعلق بعقود الدعم الفنى فأنه جارى التصويب خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

ج- بالنسبة لمبلغ ٥,٢٥ مليون جنيه فإنه سيتم تسويته خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

د- بالنسبة لمبلغ ٦,٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

تم تحميل المصروفات بالخطا بكل من :

أ-نحو ٤٠,٨٥ مليون جنيه (تعويضات عملاء المحمول) حيث انها تخص شركة **we data** (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المخفضة والقسائم المجانية للعملاء).

ب- نحو ٤,٨٤ مليون جنيه بالزيادة يمثل قيمة أتعاب تجوال محلي شركة إتصالات مصر (ح/٥٣٧١٣٨١) ناتج عن عدم حساب وقيد التخفيض الذي يمنح للشركة المصرية للإتصالات من الشركة المذكورة عن التجوال الذي يكون جميع أطرافه عملاء الشركة المصرية للإتصالات

يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بالآتي:

- بالنسبة لمبلغ ٤٠,٨ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ ومراعاة تحميل شركة WE Data بما يخصها من مصروف نقاط الولاء أولاً بأول.
- بالنسبة لمبلغ ٤,٨ مليون جنيه فقد تحميل حساب المصروف نظرا لتأخر ورود الاشعار الدائن من قبل شركة اتصالات مصر أثناء أعمال إقفال العام المالي ٢٠٢١ ، ولكن خلال شهر مارس ٢٠٢٢ ورد الإشعار وسيتم عمل التسويات اللازمة خلال قفل مارس عام ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

لم نقف على أسباب تحميل حساب المصروفات (تكلفة طبية) بنحو ١٥٢,٦ مليون جنيه بصورة تقديرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في حين أن متوسط التكلفة الفعلية الشهرية لتلك الخدمات نحو ٤٠ مليون جنيه .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحميل الحساب بالمبالغ الفعلية حتى تظهر الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه نظرا لإقفال أعمال عام ٢٠٢١ ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق ، وبعد التنسيق مع الجهات المختصة فقد تم تقدير المصروفات التي سيتم تحملها ولم يتم ورود فواتير فعليه لها عن العام المالي ٢٠٢١ وليس شهر ديسمبر فقط ولذلك فقد تم تعلية المبلغ المذكور.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

إستبعاد كل من قيمة كل من : الدوائر بنظام I R U لعملاء خارج مصر ـ البالغ قيمته نحو ٦,٠٧٤ مليارجنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١،وذلك عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي .

يتعين حسم موقف استبعاد تلك الايرادات عند حساب مستحقات الجهاز القومى والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لدوائر IRU خارج مصر فقد تم عقد العديد من الإجتماعات خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ مع الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وفي حضور مجموعات الجهاز المركزي للمحاسبات الخاصة بفحص ومراجعة أعمال الطرفين وقد تم توفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات اللازمة للتأكد من صحة طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لترخيص لتقديمها ولم يبدي الجهاز القومي أي إعتراضات على ذلك.

ومن ثم فإنه لا يوجد أي إجراءات من المفترض ان تتخذها الشركة لحسم الموقف وذلك في ظل ما قامت الشركة بتوضيحه وعرضه وتقديمه وفي ظل تواجد سيادتكم ومعرفتكم بكافة التفاصيل ،

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

درجت الشركة على معالجة ما يتم تحصيله من تعويضات من شركة التأمين بتخفيض حساب مصروفات التأمين على اصول المنشأة ضد الحريق والسطو (ح/٥٦٣١) بلغ ما أمكن حصره من تلك المبالغ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٧,١٣٢ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما تنص عليه معايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن التعويضات المذكورة هى تعويضات عن خسائر تكبدتها الشركة نتيجة حوادث أو سرقات وخلافه وان تلك التعويضات فى حدود أو أقل من قيمة الخسائر وبالتالى فإنه من الأفضل تخفيض حساب المصروف بما يتم تحصيله من تعويضات.

كما يُرجى العلم بإنه نظرا لطبيعة وحجم أعمال الشركة وإنتشار مواقع العمل على مستوي الجمهورية وبالتالي فإن وقوع حوادث سرقات أو إتلافات هو أمر وارد وتقوم الشركة ببذل كافة الجهود للحد منها وفور وقوع الحوادث وإستيفاء المستندات اللازمة لتحديد قيمة السرقات تقوم الجهات المالية بإستبعادها.

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات على الرد:

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

لم يتم حساب نسبة إتمام الخاصة بعملية مشروع الرحاب ومدينتي المبرم مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني (طلعت مصطفى) الأمر الذي ترتب عليه عدم تسوية وتحميل المصروفات بنحو ٢١١ مليون جنيه والمقيدة بحساب الأرصدة المدينة كما لم يتم تسوية وإدراج ما يقابلها من إيرادات مقيدة بحساب الأرصدة الدائنة

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان و الافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية..

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

تضمنت الايرادات نحو **٢٧ مليون جنيه** مبالغ تقديرية تخص خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات لشركة WE DATA لوجود قصور فى نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب على اسس فعليه لهذه الخدمة وذلك منذ عام ٢٠١٩ .

يتعين العمل على سرعة تلافى اوجه القصور فى النظام المشار اليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري وضع نظام تجاري مناسب لمحاسبة شركة WE Data وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق فإنه تم تعلية الإيرادات بشكل تقديري لحين الفحص والتسوية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

لم تتضمن الايرادات نحو ٢,١٣ مليون جنيه قيمة كوبونات مدرجه بحساب دائنة إيرادات مؤجلة تعويضات عملاء (ح/٤٦٩٥٠٠٥) تخص عام ٢٠٢١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه يتم إثبات الإيرادات المؤجلة والإعتراف بالإيراد بشكل دوري تطبيقا لمعيار المحاسبة ، أما بالنسبة للمبلغ الوارد بالملاحظة فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة له واضافته للايرادات خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

الـــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة ، والتي أثرت على أعمال الجرد ومما ترتب عليها فقد عملية الجرد الغرض منه ، ومنها ما يلي :-

أ - عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الاصول الثابتة و سجلات الاصول الثابتة في٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة لقيد بعض الاصول بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها فى العام السابق – دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة فى تاريخ الميزانية.

ب - إستمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها وغير مستغلة تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم الإستفادة من قيمتها في حالة التخلص منها بالبيع ، بعضها بكميات كبيرة .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢١ ، فقد قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢١.

أما بالنسبة للأصول المُستغني عنها وغير مُستغلة فإنه يتم بشكل دوري فحصها وعمل مزادات بيع لها سواء لبيعها بنفس الأماكن الموجودة بها أو مركزيا بالقاهرة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

إستمرار وجود العديد من **الأصول غير المستغلة** ومنها :

– نحو٦٧٧ مليون جنيه (حق استخدام) خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١/١٢ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١٧٧,٦مليون جنيه ، نحو ٩١,٢ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد ٨٣,١فرعة لكابل TE-NORTH. بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIGبنسبة ٢٠ % و كابل TENORTH بنسبه ٤٠% وكابل smwe5 بنسبه ٧٨% وكابل smwe3 بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٦٤ %.

– **بعض الأراضي المشتراة** : أرض ومبنى بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة سوفيسات خلال عام ٢٠١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه ، قطعة أرض بمدينة المعراج بمحافظة القاهرة بنحو ٦ مليون جنيه (قرار ٣٨٠٨ لسنة ٢٠٠٧ بمساحه ٢٠٠ متر) لأقامة سنترال (عقد ٥٩/٢٠٠٨/٧) ولم يتم التنفيذ ونشير فى هذا الشأن الى اعتماد محافظ القاهرة فى ٢٠١٩/٣/١٦ قرار الإدارة المركزية لحماية أملاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التنبيه على حى البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة على قطعة الأرض . قطعة ارض بنحو ٦,٢ مليون جنيه قيمة ارض بمدينة المنصوره الجديده. ارض مدينة السادات بالمنطقة الصناعية السابعة والبالغ قيمتها ١,١ مليون جنيه لعدم التزام الشركة ببناء السنترال فى تاريخه ، **ومباني مقامة دون إستغلالها** و نشير إلى أنه تم استلام أرض النادى (٤٠) فدان بموجب محضر تسليم فى ١٩٥٥/١٢/ ١٧ بغرض إقامة محطة لاسلكية ، الذي تضمن " في حالة إستغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله ترد الى مصلحة الاملاك " ، وقد تم الحصول على موافقة وزير النقل والمواصلات فى ١٩٩٧ على تخصيص (١٨ فدان) لإقامة نادى رياضى لخدمة العاملين وتم استخراج ترخيص الإنشاء رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٢

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان بما يعود بالنفع على الشركة

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التى تساهم فى تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضى والمبانى الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتى تقوم بدراسة مدى الأستفادة بالاراضى والمبانى الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بِشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد فى التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المُشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :-

- بالنسبة لقيمة حق الإستخدام الخاصة بقطاع الدولي فان تلك المبالغ خاصة بشراء فرعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تضمن المبلغ المذكور بالملاحظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيدا في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الألياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراه فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠.
- بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقا لرؤية الشركة وخطتها والتي دائما ما تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير.

- بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فأنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الأخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلبا والتى تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوى لتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الارقام المجانية والمختصرة والتعريفة المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وتم عمل التجارب الفنية اللازمة وجاري عمل الإستلام النهائى للعقد والتشغيل الفعلى مع الأخذ فى الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهى (خدمة الكارت التخيلى – خدمة الرقم الشخصى – خدمة الشبكة التخيلية) .
- بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بإنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحرى يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة إحتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل او أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا فى العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الربع الذي يسبقه.
- بالنسبة لقيمة أرض ومبنى سوفيسات بمدينة العبور فإنه سيتم الرسملة فور إنتهاء إجراءات نقل الملكية والتي مازالت مستمرة ، كما انه سيتم إستغلال المبنى فور التسجيل وتغيير رخصة النشاط.
- بالنسبة لأرض سنترال المعراج فقد تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء إدارى مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الارض والدعوى مازالت متداولة كما ان الارض مقام عليها برج للمحمول.
- بالنسبه لمبنى سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل إستثماره بالشكل الأمثل .
- أما بخصوص مدينة سوهاج الجديدة فقد تم مخاطبة السيد المهندس / رئيس جهاز مدينة سوهاج بأنه قد تم الإنتهاء من إعداد الرسومات المعمارية المبدئية للمشروع و أنه جارى إتمام الرسومات الإنشائية و التقدم بطلب لإستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مبنى السنترال.
- اما بخصوص مبنى وسنترال الفشن القديم بمحافظة بنى سويف فجارى إستغلال الجزء المتبقى من المبنى بخلاف المساحة المخصصة للفون بوتيك ضمن المحفظة العقارية للأصول.
- بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعصرة فقد سبق وان تم التوضيح بإنه طبقا للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسة الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة.
- بالنسبه لسنترال المعصرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرافق (كهرباء–مياه–صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبنى لم يتم الانتهاء من تنفيذها.
- بالنسبه لسنترالي ١٥ مايو والتبين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كلا من شركتى (وى داتا – اكسيد) لإستغلالهم كداتا سنتر أو كول سنتر وتم رفض المقترح من قبلهم لبعد المكان عن وسط المدينة وجارى العمل على استغلال المبنى .
- بالنسبه لمواقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محيطة بتلك الاراضى لضمان عدم التعدى عليها الى حين استغلالها الاستغلال الامثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) اما بالنسبة لقطعة ارض تفتيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وجارى ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي منذ عام ٢٠٠٦حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٢٠ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٤٠٢ مليون جنيه بحساب الدفعات المقدمة على الرغم من

عدم ملكية الشركة للارض المقام عليها مبانى النادى ولم نقف على ما يفيد تقنين وضع الأرض في ضوء مخالفة شرط التخصيص (الاستلام) ، كما لم نقف على مدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور منذ عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١ وما ترتب عليه من حدوث تلك الطفرة في التكلفة ، مع موافاتنا بما يفيد تقنين وضع الأرض.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لأسباب التأخر فى تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم بإن جهة تنفيذ الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسحلة والتى توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظرا للظروف الأمنية التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى فى التوقيتات المطلوبة ، وحرصا على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمـــحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين بشانها استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤١,٧ مليون جنيه منها : الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى ،العربية لتصنيع الحسابات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكور .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ % ما عدا شركة التوقيع الإلكترونى.
- **بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإللكتروني** يرجى العلم بانه لايزال جاري العمل على التفاوض مع المساهم بي تراست للحصول على كامل حصته حيث تم التواصل معه أكثر من مرة في ذلك الشأن ولم يتم انتهاء عملية التفاوض حتي تاريخه.
- **ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية**
  - حفاظا على ترخيص التوقيع الالكتروني.
  - توجه الحكومة نحو التحول الرقمى لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني.
  - إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.
- بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج **من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** فإن الشركة في إنتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات حيث ان الشركة العربية حققت خسائر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٥،٥٨٠ مليون جنيه وذلك نتيجة لجائحة كورونا التي اثرت على أداء الشركة وتحاول الشركة من تحسين أدائها حيث كان هناك مقترح تم

عرضه من قبل الشركة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١ لشراء خط انتاج جديد لزيادة حجم المبيعات بما يحقق تحسن في العمليات التشغيلية للشركة ومن ثم فإنه من الأفضل الإنتظار لحين وضوح الرؤية المستقبلية للشركة.

- **بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تل"** فإنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية فى شركة كويك تل.
- **بالنسبة لشركة النيل** فإن الشركة تحت التصفية منذ ٢٠٠٩/٨/٣٠ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.
- **بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول** يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ٢٠٠٥/١/١٠علي مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤،٩٥ % فضلاً عن حصول شركة اتصالات مصر علي رخصة الجيل الثالث للمحمول في عام ٢٠٠٦ الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمي إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة .

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه قد تم تطبيق المعايير الجديدة (٤٧ و ٤٨ و ٤٩) طبقاً لمتطلبات المعايير وهو ما تم مراجعته من قبل الإستشارى الذى تم التعاقد معه لمراجعة تطبيق تلك المعايير ، علما بأن تلك الاستثمارات مثبتة بالتكلفة وفى حالة التخلص منها او التعامل عليها سيتم تقييمها من قبل استشارى خارجى متخصص مع الاخذ فى الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وقد بلغ ما امكن حصره منها بقطاع الدولي فقط نحو ٤٣٠ مليون جنيه وهي (نحو ٧٠,٧٣ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها ، نحو٢٣٣ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو٤٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو٦٩,٨٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى ، نحوا مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو١,٨٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP ، مديونية بنحو ٤,٤٧٣ مليون جنيه مستحقة طرف العميل "شركة مينا نت " متوقفة منذ عدة سنوات دون تحصيل).

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطه بالآتي :

- بالنسبة لأرصدة عملاء الدولي المتوقفة منذ ٢٠٠٩ فهي تمثل أرصدة عملاء المنزلي والتجاري والتي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإئتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.

- بالنسبة لعملاء المقاصة الدولية فإن المبالغ المستحقة على شركتى ITC, TGC فقد تم اتخاذ كافة الاجراءات التجارية والقانونية اللازمة ،
- أما بشأن مديونية العراق ، فقد تم التنسيق بشأن التفاوض مع وزارتى الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة ومازالت المفاوضات جارية لتحصيل مستحقات الشركة.
- أما بشأن باقى المبالغ المستحقة فيرجى العلم بأن تلك المبالغ تخص فترات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجارى استيفاء المستندات والاتفاقيات مع تلك الدول لسهولة تحصيل المبالغ المستحقة .
- بالنسبة لمديونية الدول والشركات عملاء خارج مصر فقد تم عمل الدراسة اللازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن السداد وتم تضمينها بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهود لإستيداء مستحقات الشركة.
- بالنسبة لمديونية التليفزيون المصري فإن كافة الخدمات المقدمة له متوقفة حاليا وجارى فحص الارصدة المتوقفة عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والائتمان ومع التليفزيون المصري لتحصيل مستحقات الشركة .
- بالنسبة لمديونية عملاء V.SAT فجارى العمل على تحصيل تلك المديونية.
- بالنسبة لمديونية عملاء خدمات V.POP فجاري عرض موقفهم على الشئون القانونية لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء الرأي القانوني.
- بالنسبة لمديونية دولة ليبيا فيرجى العلم بإنه فى ظل تدهور الاوضاع في الجمهورية الليبية فقد تم تحصيل مبالغ كبيرة بإتباع اساليب تفاوضية وتجارية منذ بدء الأزمة الليبية وجاري التفاوض والتنسيق مع الجانب الليبي نحو تحصيل المبالغ المتبقية ولكن الامر يستغرق بعض الوقت لأنه لابد من إنتظار موافقة البنك المركزي الليبي لصرف تلك المبالغ نظرا للوضع الراهن في الجمهورية الليبية.
- أما بالنسبة للمديونية الخاصة بدولة سوريا فإنه قد تم تحصيل بعض المبالغ وجارى العمل على تحصيل باقى المبالغ ، ونظرا للبدء فى التحصيل من تلك الدول فقد تم تخفيض نسبة التعثر الخاصة بها وتضمينها ضمن دراسة الاضمحلال فى ارصدة العملاء فى ٣١/١٢/٢٠٢١ طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية حيث تم ارسال الدراسة المذكورة لسيادتكم اثناء الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

بلغت قيمة ضريبة المبيعات التى سبق للشركة سدادها لمصلحة الضرائب نيابة عن شركة اورانج نحو ١٣٨ مليون جنيه ولم يتم تحصيلها من شركة اورانج ومرفوع بشانها الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة٢٠٢١ امام مركز القاهره الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى ولا زالت متداولة .

يتعين موافاتنا بالموقف الحالى للدعوى المشار اليها واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالعلم بإنه بالنسبة لشركة اورانج فقد تم رفع دعوى تحكيمية المرفوعة ضد شركة اورانج مازالت متداولة وقد تم موافاة سيادتكم بشهادة من المستشار القانونى للشركة بالموقف الحالى للقضية وذلك اثناء عملية الفحص وسوف يتم موافاة سيادتكم بمستجدات القضية فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

اسفر محضر المصادقة والمطابقة الذى تم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة وي داتا ـ المصرية لنقل البيانات وجود مبالغ متحفظ عليها بنحو ٣٢٧ مليون جنيه مدين (نحو ٣٢١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة المصرية لشركة سنترا على ذمة عقود توريدات وصيانة لصالح شركة WE DATA ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة) .

ورصيد دائن نحو ١٢,٣ مليون دائن (نحو ٩ مليون جنية تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ١٥ فرع

للشركة المصـرية للاتصالات ، نحو ٣,٢٩٨ مليون جنية قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، بالإضافة إلى عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .

يتعين دراسة تلك المبالغ وبحثها مع الشركة المذكورة واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك والافادة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضـل بالإحاطة بإن الشـركة المذكورة بملاحظة سـيادتكم (WE Data) هي شـركة مملوكة بالكامل للشـركة المصـرية للإتصـالات ويتم مراجعة أعمالها عن طريق سـيادتكم ، أما بالنسـبة للمبالغ الواردة بالملاحظة فيرجى العلم بالآتى :-

- بالنسـبه لمبلغ ٣٢١ مليون والمسـتحق على شـركة WE Data يتعلق هذا المبلغ بعقود توريد الرواتر الخاص بشركة هواوى و ZTE و Zyxel حيث يتم تسويتها بعد انتهاء العقد لكل شركة تباعا وهذا ما تم مع شركة Zyxel حيث تم تسويه نحو ١٣٧ مليون خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١.
- بالنسـبه لمبلغ ٥,٣٣٣ مليار المسـتحق لشـركة WE Data فلا يوجد اي إعتراض على المبلغ المذكور كما ورد بملاحظة بالملاحظة وإنما يمثل قيمة متحصـلات BSS والتى يتم تجميعها فى بنوك المصـريه للاتصـالات والخاص بعملاء شـركة WE data وذلك ضـمن اجراءات احكام الرقابه على متحصـلات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بشكل دورى.
- بالنسـبه لمبلغ ٦٦ مليون المسـتحق لشـركة WE Data فقد تم تسـويه مبلغ ٣٥ مليون خلال فبراير ٢٠٢٢ ويتم تسويه باقى المبالغ تباعا.
- بالنسبه لمبلغ ٩٦ مليون ومبلغ ١٦ مليون المستحق على شركة WE Data فإنه جاري العمل على تسوية تلك المبالغ وفقا للإجراءات اللازمة لذلك.
- بالنسـبه لمبلغ ٩ مليون ومبلغ ٣,٢٩٨ مليون المسـتحق لشـركة WE Data فقد تم تسـويه اكثر من ٦ مليون متعلقة ببعض العقود المتعلقة بسـنوات سـابقة والتى كان متوقف السـداد عليها لحين تقديم WE data لكافة المستندات المطلوبه منها مثل شهادات التامينات وغيرها وجارى استكمال مستندات باقى العقود المتوقفة حتى يتم تسويتها.
- بالنسبة لباقي المبالغ فإنه جاري فحصها وعمل اللام بشأنها في ضوء نتائج الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

وجود مبالغ متوقفة مستحقة على الشركة المصرية لنظم المعلومات – اكسيد بنحو ١٠٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ منها مبالغ متحفظ عليها ومتوقفة منذ سنوات دون حسم (تخص ايجار مقار لشركة اكسيد ومطالبات كهرباء وصيانة وإيجار دوائر وضرائب مسددة بمعرفة الشركة المصرية تخص شركة إكسيد وما يخص عقد تبادل الخبرات) .

يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المذكورة و انهاء تلك التحفظات وتسوية تلك المديونيات واستكمال ابرام التعاقدات الخاصة بإيجار بعض المقرات المؤجرة لشركة إكسيد .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه تم عمل تسويات مع شركه إكسيد والقيام بسداد الإيجارات و تبادل الخبرات حتى شهر سبتمبر عام ٢٠٢١ وكذلك قامت شركه إكسيد بسداد جزء من الضرائب المسدده بمعرفة الشركة المصرية و تخص شركة إكسيد أما فيما يخص الكهرباء فإنه جاري الإتفاق مع شركة إكسيد للوصول إلى طريقة للتحاسب..

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

بلغ رصيد حساب تأمينات العملاء (بقطاع الدولى) في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأمينات محصلة من العملاء) ولم تقم الشركة بإنشاء أي سجلات تحليلية لهذه التأمينات لمتابعتها او التصادق عليها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطه بأنه قد صدر القرار الإدارى بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتى قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء مع العلم بأنه ما زالت لجان الفحص المختصة لم تنتهى حتى تاريخه من أعمالها وسوف يتم موافاتكم بالتقرير المطلوب فور الانتهاء من كافة عمليات الفحص وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة.

ملاحظـــات آخرى

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

لازالت الشركة تعتمد في مصادر تمويلها على القروض والتسهيلات الإئتمانية والتي بلغ رصيدها في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٦,٢٦٢ مليار جنيه ، تحملت الشركة عنها فوائد مدينة ٩٥٦,١٨٥ مليون جنيه ودمغة نسبية بنحو ٧٤,٧٣٤ مليون جنيه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب تزايد الإعتماد على التمويل عن طرق السحب على المكشوف حيث يمكن تلخيص تلك الأسباب بإنه نتيجة مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

صدر الكتاب الدوري رقم (١٣٩) عن وزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بشأن تقنين أوضاع أبراج المحمول المقامة بدون ترخيص ، الذي تضمن " أن يتم تحديد رسوم تقنين تلك الأبراج وفقا لرؤية كل محافظة على حده ، وأنه جاري إعداد بروتوكول مع وزارة الإتصالات في هذا الشأن لتحديد رسوم التقنين حسب مكان المحطة ".

يتعين موافاتنا بموقف تقنين اوضاع تلك الابراج فى ضوء الكتاب الدورى المشار اليه وما ترتب على ذلك من اثار.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يتم عقد لجنة أسبوعية مع ممثلي وزارة الاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وأمين عام وزارة التنمية المحلية وممثلي شركات المحمول الأربعة في حالة الطلب لمناقشة معوقات شركات المحمول ، وجاري التنسيق حالياً بين وزارة الاتصالات ووزارة التنمية المحلية لوضع إطار تنظيمي لتقنين وضع محطات المحمول وما يتعلق بإصدار التراخيص على العقارات المخالفة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

إستمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقا لاتفاقية التجوال المعدلة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ المبرمة مع شركة "إتصالات مصر، ولم توافق شركة إتصالات مصر علي ترحيل قيمة مكالمات بنحو ١٨٣ مليون غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى العام التالي .

ونشير إلى أن قيمة المكالمات غير المحققة خلال المدة من يناير ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢١ بلغ نحو ١٣٣ مليون جنيه بنسبه ٤٨% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة .

يتعين ضرورة مراعاة اخذ الإستهلاك الفعلي في الإعتبار عند إبرام إتفاقية تجوال جديدة مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تم إبرام التعاقد مع شركة إتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفى التعاقد وطبقا للبند **رقم ١٨** من التعاقد الذى يفيد بإنه فى حالة حدوث أى متغيرات بالسوق قد تؤدى إلى تغيير التوازن التجارى لإتفاقية التجوال المحلى فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للإتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد إستنزاله بقيمة الزيادة فى إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص

البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظراً لذلك فيقضى الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستغلة) والإستفادة بها فى خدمات البيانات نظرا لزيادة الطلب عليها. والتى من المنتظر أن يتم الإستفادة من كامل هذه المبالغ طبقا للزيادة المضطردة فى حجم إستهلاك البيانات.

بالإضافة إلي ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والمُمكنة التى من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للاتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبشروط جديدة مغالى فيها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ (حيث تم التعاقد مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ على أن تقوم الشركة المصرية ببث قنوات شركة "CNE " لعدد ١٠ الآف مشترك خلال المدة من ٢٠١٩/٥/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٨,٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها ، وبنهاية مدة العقد لم تحقق الشركة المصرية سوى عدد ٤٥٠ مشترك فقط بنسبة ٤,٥ % من العدد المستهدف) حيث نصت الشروط الجديدة للتعاقد علي ما يلي :-

- أصبح لزاما على الشركة أن تبيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ إلف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد.
- أن تسدد الشركة المصرية عن ذلك العقد نحو ٣٦,٧ مليون جنيه (المعادل ٢,٣٥٠ مليون دولار) .
- زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%.

ونشير إلى أنه بلغ عدد المشتركين عن العقد الجديد خلال المدة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٨٣ مشترك فقط بنسبه نحو ١٧,٦٦% من مشتركي السنه الأولي .

كما لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٤,٧٣ مليون جنيه قيمة ما يخص العام الحالي من تكلفة العقد .

يتعين موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني أعداد المشتركين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار ، مع تحميل حساب المصروفات بتلك المبالغ المذكورة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتي تاريخة من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظرا لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم اسعار مبالغ فيها، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات و شركات القنوات المشفرة بحجة انها الوكيل الوحيد، علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين و الذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
صادر

رقم	التاريخ	الموضوع
٢٢٠	٢٠٢٢/٣/٢٩	تعقيب

السيد الاستاذ المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذى

بالشركة المصرية للاتصالات ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم التعقيب على رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات فى ٢٠٢١/١٢/٣١

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

القائم بعمل الوكيل الأول

مدير الإدارة

" محاسب / عاطف صبحى حسن "

تحريراً في : ٢٩/ ٣ /٢٠٢٢

محمد ،،،

الرد علي تعقيب الشركه على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية المستقلة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الملاحظة	رد الشركة	التعقيب
١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى كل من : " تخصيص بثمن وبدون ثمن ، ونزع ملكية " ، وبالرغم من وجودها فى حيازة الشركة إلا أن تلك الحيازة حيازة غير هادئة وغير مستقرة ويتضح ذلك مما يلى:- أ - صدر بشأن بعض تلك الأراضي العديد من فتاوى مجلس الدولة وآخرها الفتوى رقم (٢٢٤) - ملف ١٦٨/١/٧ - بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي . ب- أدى عدم إستجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأراضي بحيازة الشـــركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة – بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهي: - استيلاء بعض الجهات الادارية بالفعل على بعض الاراضى التى لازالت مقيدة بدفاتر وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال إستيلاء حي شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١,٥٩م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها . - قيام بعض الجهات الادارية برفع دعاوى طرد على الشركة من العديد من المواقع ومنها قيام المجلس المحلي لمدينة الباجور برفع دعوى طرد على الشركة لقيام الأخيرة بهدم جزء من سنترال الباجور دون ترخيص فضلا عن عدم سداد قيمة حق الإنتفاع بنحو ١,١ مليون جنيه عن أرض السنترال الذي إنتهت مدته الإيجارية وفقا للعقد الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٣. - صدور احكام قضائية ضد الشركه بقيمة ريع وفرق تنفيذ جبرى على سنترالى سمادون وشطانوف التابعين لسنترال اشمون بمحافظة المنوفية . ج -وجود تعديات على بعض أراضى الشركة لم تنجح الشركة فى ازالتها حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، منها على سبيل المثال : (أرض العامرية – أرض مجاورة لسنترال العصافرة) . د- ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩ لسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ	يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي : ➢ بالنسبة للأراضي المُشار إليها فإنه تجدر الإشارة بإن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة. ➢ أما فيما بتعلق بالفتوى رقم ٢٢٤ - ملف ٧/١/١٦٨ - بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ الخاصة بأرض قنا الجديدة الصادر لها قرار تخصيص بالمجان من محافظ قنا رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٣ بمساحة ١٣٧٥ فيرجى العلم بأنه تم عرض الفتوى على قطاع الشئون القانونية الذى أفاد بعدم إمكانية قيام محافظة قنا بتنفيذ تلك الفتوى إلا عن طريق اللجوء لإقامة دعاوى قضائية ضد الشركة لكل حالة على حده وفي حال حدوث ذلك سيتم التصدي لها قانونا. ➢ وبخصوص إستيلاء حى شرق على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت برفع دعوى قضائية رقم ٦٢ لسنه ٢٠٢١ على محافظة المنوفية ومؤجله لورود التقرير فى ابريل عام ٢٠٢٢ أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخرده التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركه في حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة. ➢ بالنسبة لسنترال الباجور فيرجى التفضل بالإحاطه انه بشأن العلاقة الإيجارية بين الوحدة المحلية بالباجور والشركة فإنه تم إقامة الدعوى رقم ١٠٩٩ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى شمال القاهرة والمقامة من السيد/ رئيس الوحدة المحلية بالباجور ضد الشركة المصرية للاتصالات والتى قضى فيها بجلسة ٢٠١٩/٩/٣٠ بإعادتها مرة أخرى لمكتب خبراء وزارة العدل و تم حجز الدعوى للحكم أول درجة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ والتى قضى فيها بقيمة تقدر ب ٢ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢٠ وتم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ وتم تاجيل نظر الاستئناف لجلسه ٢٠٢٢/٥/١٠. ➢ وبالنسبة لسنترالى سمادون وشطانوف يرجى التفضل بالعلم انه صدرت	يكتفى برد الشركة مع المتابعة خلال عام ٢٠٢٢.

aliaa

الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مديرعام المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسي مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ لموافاته ببيان تفصيلي يوضح موقع ومساحه المبني المعني بالمطالبة حتي يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانونا . هـ-عدم توثيق حيازة الشركة لبعض الأراضي المشتراه لسنوات طويلة متمثلة فى عدم إبرام عقود للعديد من الأراضي المشتراه ومنها كل من : (نحو ٢,٢٨٢ مليون جنيه قيمة شراء قطعة أرض بالساحل الشمالى (سيدى كرير) ، نحو ١,٧٦٤ مليون جنية باقى قيمة تكلفة أرض ومبنى سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة فى ٢٠١٦/٩/٤ ، نحو ١,٢٤٨ مليون جنيه قيمة سداد كامل القيمة لهيئة المجتمعات العمرانية عن أراضي سنترال كل من (٦ ،٧ ،٨) بمدينة ٦ أكتوبر بتاريخ ٢٠٠٩ ، نحو ٦ مليون جنيه قيمة شراء الدور الأرضى فى العقار رقم (١) نجع حمادى محافظة قنا بالإضافة لفوائد التاخير (تقنين وضع اليد) منذ٩ / ٢٠٢٠ ، نحو ٣٦١ ألف جنيه قيمة شراء قطعة الأرض اللازمة لإقامة فون بوتيك الفيوم الجديدة). ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن. نوصي بسرعة دراسة كافة ما سبق مع موافاتنا بما سيتم من إتخاذه من إجراءات لمواجهة خطر إسترداد الدولة لتلك الأراضي وما سيترتب عليه من آثار مالية وقانونية ،في ضوء أن الشركة أفادت بردها عن تلك الملاحظة (الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة دون موافاتنا بتلك الإجراءات .	أحكام قضائية بقيمة ريع وفرق تنفيذ جبرى إستناداً إلى إنتهاء قرارات التخصيص من تاريخ تحول الهيئة القومية للإتصالات إلى الشركة المصرية للإتصالات بالمخالفة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨. وقد تم إيداع طعن بالنقض لتلك الأحكام ومازال لم يتم تحديد جلسة لنظرهم حتى تاريخه. ➢ بالنسبة للتعدى على قطعة أرض بالعامرية فإن الدعوى محالة لمكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لإعادتها للخبير لجلسة ٣ إبريل ٢٠٢٢. ➢ بالنسبة لتعدي وزارة الداخلية على قطعة أرض مجاورة لسنترال العصافرة فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٣٧٤٠ / ٦٩ ق قضاء ادارى الاسكندرية ضد محافظ الاسكندرية بصفته ووزير الداخلية بصفته واخرين طعناً بالالغاء على القرار الصادر من محافظة الاسكندرية بتخصيص قطعة الارض المملوكة للشركة والمجاورة لسنترل العصافرة لصالح وزارة الداخلية لإقامة منطقة امنة والدعوى محالة لمكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لورود التقرير لجلسة ١١ ابريل ٢٠٢٢. ➢ بالنسبة لحق استعلال الارض والمبنى الكائن بشارع الشاطىء بمحافظة مرسى مطروح فيرجى العلم بإنه حتى تاريخه لم يتم الرد من قبل رئيس مجلس ومدينة مطروح على خطاب الشركة وفور حدوث أي مستجدات سيتم إتخاذ اللازم في ضوء ذلك. ➢ جارى الإنتهاء من إبرام التعاقد ومن ثم رسملة أرض سيدى كرير. ➢ جارى المتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية للانتهاء من الاجراءات الخاصة بمبنى سنترال التجمع الخامس وسنترالات أكتوبر ٦و٧و٨. ➢ بالنسبة للعقار الخاص بمدينة نجع حمادي بقنا فقد تم إستخراج كشف تحديد مساحى للعقار وجاري إستكمال إجراءات التسجيل ونقل الملكية لقطعه الأرض. ➢ بالنسبة لأرض فون بوتيك الفيوم الجديدة فقد صدر حكم بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٨ بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم الصادر فى غير صالح الشركة السابق وإلزام المستأنف ضدهما بصفتهما بأتمام إجراءات التعاقد وتحرير عقد بيع للشركة عن قطعة الأرض الموضحه الحدود والمعالم والمساحة بصحيفة الدعوى وبمحضر التسليم المؤرخ بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ كما ألزمت المستأنف ضدهما بالمصاريف ومبلغ ١٠٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة وبذلك أصبح الحكم نهائى ومزيل الصيغة التنفيذية إلا أن جهاز هيئة المجتمعات العمرانية رفض إستلام صيغة الحكم التنفيذية. ➢ أما بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.	

(٢) لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها . يتعين سرعة موافاتنا بشهادات السلبيه للتاكد من عدم وجود اى تصرفات على اراضى ومبانى الشركة .	تم التنبيه بإستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.	يتابع.
(٣) قامت الشركة بإستبعاد مبلغ نحو ٦,٤٦١ مليار جنيه من حسابات الإصول الثابتة (سنترالات ، وسائل نقل) علي سند من تخريدها كما تم تحميل المصروفات (ح/ ٥٨٢١٢ خسائر رأسمالية) بنحو ٣٤ مليون جنيه وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية لتلك الاصول ومجمع إهلاكها ، وذلك بالمخالفة لماورد بمعيار الإصول الثابتة رقم (١٠) بندي -٦٧ ، ٧١ - والتي نصت علي ما يلي :" علي المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للإصل الثابت من دفاترها عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة أيه منافع إقتصادية مستقبلية سواء من إستخدامه أو التخلص منه " ، "يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد " . ونشير إلي ما ورد برد الشركة بأنه يتم إستبعاد الأصل بناء على محاضر التخريد للتأكد من عدم إعادة إستخدام الأصل مرة أخرى وهو ما يخالف ما ورد بمعيار المحاسبة المشار إليه بعاليه. **يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .**	يرجى العلم بأنه يتم إستبعاد الاصول الثابتة بناءا على محاضر التخريد والتي تمت بعد التأكد من عدم إعادة إستخدام الأصل مرة أخرى ولا يوجد أي منقع مستقبلية منها ، وهو ما تم تنفيذه في الأصول المشار إليها بالملاحظة ، أما بالنسبة لتحديد المكسب والخسارة الناتجة من التخلص من الأصول فتقوم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة أيضا وقت حدوث بيع تلك الأصول وفى حاله وجود 'ى اصول سوف يتم التخلص منها بشكل محدد ويمكن تحديد قيمتها البيعية فسوف يتم تحديد المكسب والخسارة من إستبعادها من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد.	يكتفى ويتم المتابعه.
(٤) لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة بعض المبالغ مدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من دخولها الخدمة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٦٧ مليون جنيه منها: نحو ٦١,٥ مليون جنيه قيمة فواتيرعن بعض العقود (مهمات msan) دخلت الخدمة خلال النصف الثالث من العام ، نحو١١,٧ مليون جنيه (أبراج) قيمة التصاريح اللازمة لابراج المحمول وتصاريح الحفر وشراء الخرائط على الرغم من دخول المحمول الخدمه وتشغيله فعليا . نحو ٧,٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS العقد ٢/٢٠١٨/٢١١ تم استلامها ابتدائيا فى ٢٠٢٠/٢/١٤ ، نحو ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل (خدمـــات عن العقد) رقم ٢٠١٦/٢١ /٨ PO٢ تم استلامها ابتدائيا خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١ ، نحو ٤١,٧ مليون جنيه محطات محمول . نحو ١٢,٤ مليون جنيه قيمة مصاعد ، ٠,٤ مليون جنيه قيمة انظمة باكيت . يتعين إضافة ما تم الإشارة إليه بعاليه إلى حسابات الأصول مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك .	يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تقوم الشركة بفحص حسابات مشروعات تحت التنفيذ بشكل دائم وتسوية ما يلزم تسويته ، حيث بلغت أرصدة المشروعات الخاصة بأعوام ٢٠١٩ وما قبلها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٨٩٤ مليون جنيه ، في حين بلغت أرصدة نفس المشروعات عن نفس الفترة نحو ٣١٣ مليون جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وهو ما يعني أنه قد تم تسوية نحو ٥٨١ مليون جنيه خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ ، أما بالنسبة للمبالغ الواردة بالملاحظة فيرجى التفضل بالعلم بالآتي: ➢ بالنسبه لمبلغ ٦١,٥ مليون جنيه مهمات MSAN فجارى الرسملة خلال الربع الأول ٢٠٢٢. ➢ بالنسبه لمبلغ ١١,٧ مليون قيمة تصاريح ابراج فيرجى العلم بانه يتم رسملة التصاريح فور دخول أبراج المحطة الخدمة. ➢ بالنسبه لمبلغ ٧,٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS على العقد رقم ٢/٢٠١٨/٢١١ فجارى الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.	يتم المتابعه فى عام ٢٠٢٢.

	➢ بالنسبه لمبلغ ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل على العقد رقم ٨/٢٠١٦/٢١١ فيرجى العلم بأن المبلغ المذكور عبارة عن الفواتير الخاصة بمراحل تشغيل المحمول وجارى تحديد تكلفة كل مرحلة على حدى وعمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢. ➢ بالنسبه لمبلغ ٤١,٧ مليون جنيه قيمة محطات محمول فجارى الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.	
رقم (٥) درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت)على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (أ) . وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم بالرغم من اقرارها بصحة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لا زال الرد عليها متكرر بانه " جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :- أ – اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطأ لظهوره ضمن الاصول) وظهوره بقيمة دفترية اقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه). ب – ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات). ج – عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة . د- استمرار الخطأ فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء . وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث تضمن" انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات) "اى انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام " والذى يتطلب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى فى ذات الرد " ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) فى جوهره (البيع)" وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات ال١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى ابرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU (ليست بيعا) حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص	تم التوضيح لسيادتكم في العديد من الإجتماعات بانه يصعُب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظراً للطبيعة الخاصة لسوق الإتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة.. وفيما يخص طبيعة تلك الإيرادات و معالجتها على انها إيرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فيرجى التفضل بالاحاطة بانه يتم ذلك نظرا لما تم توضيحه سابقا بان تلك المعالجة تتم طبقا لتلك النوعية من الاتفاقيات المعروفة بمجال الإتصالات على مستوى العالم باسم "IRU Agreement" والمقصود بها Indefeasible Right of Use بمعني حق الإستخدام الغير قابل للإلغاء، وهذا النوع من الإتفاقيات له خصائص معينة تميزه مثل عدم القابلية للإلغاء إلا في الظروف القهرية ، كما يتميز ايضا بفتراته الزمنية الطويلة بهدف ضمان إستمرار تقديم الخدمات بثبات وجودة عالية مما يجعله بطبيعة الحال يشبه عملية البيع وذلك بتقديم الخدمة الأساسية (مسار الربط وسعة الدائرة) للعميل مرة واحدة فور التعاقد وإستمرار تخصيص المسار والسعة للعميل فترة طويلة ولكنه طبقا لظاهره العام المنصوص عليه بالترخيص الممنوح للشركة ليس بيعاً حيث أنه في نهاية التعاقد يتم إلغاء تخصيص المسارات والسعات وتُصبح الشركة المصرية للإتصالات حُرية الإختيار في إعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره اذا كان من المتوقع حدوث منافع اقتصادية مستقبلاً من نفس المسارات و السعات. **<u>ومما سبق يتضح ان الشركة ملتزمة بتطبيق ما تم الترخيص به فيما يخص تاجير الدوائر ولكن تختلف فقط المعالجة المحاسبية في تسجيل تلك الإيرادات نظرا لطبيعة نوع التعاقد السابق الإشارة اليه بالفقرة السابقة وهو ما يتم التعامل به بمجال الاتصالات على مستوى العالم وليس انفرادا او ابتكارا من الشركة في تطبيق المعالجة المحاسبية محل الخلاف .</u>**	يتابع

aliaa

المسارات والسعات ويصبح للشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره . الامر الذى يتطلب من الشركة سرعة حسم طبيعة تلك الايرادات هل هى ايرادات تاجير ام ايرادات بيع وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ – السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم (٢) بشأن المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية – قانونية) .		
(٦) **عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-** أ- تضمنت الاصول تكلفة عدد ١*١٠٠ G المباعة الى شركة موبايلى السعودية (اتحاد الاتصالات)على كابلى نيبكو و٥ SMWE والبالغ قيمتها البيعية نحو ٦٦,٨ مليون جنيه مصرى المعادل لنحو ٤,٣ مليون دولار . ب- وجود فروق فى استبعادات تكلفة السعات المباعه من الاصول الاخرى ناجمة عن استبعاد تلك التكلفه باقل من القيمة الدفترية فى بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية فى احيان اخرى دون موافاتنا بالاسباب الامر الذى يؤثر على صحة الرصيدومن الامثلة على ذلك ما يلى :- * استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعه بنظام IRU على كوابل الشركه المختلفة خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو١٤٢,٥مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ . * نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى IMEWE - ٤ SMWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه . يتعين بحث اسباب ماتقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم فى هذا الشان لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : ➢ فيما يتعلق بتكلفة عدد G١٠٠ المقدمة إلى شركة موبايلى على كبل SMW٥ يرجى العلم أنه قد تم الإستبعاد خلال الربع الرابع ٢٠٢١ وقد تم موافاة سيادتكم بكافة المستندات الخاصة بذلك والرد على كافة الإستفسارات أثناء الفحص. ➢ أما فيما يتعلق بالسعة المقدمة على كابل Nepco cable/Electric فيرجى العلم بأن كابل الكهرباء لا يدخل ضمن أصول الشركة وبالتالى لا يتم استبعاد تكلفة له ، وذلك وفقا لما تم موافاة سيادتكم به من المستندات المؤيدة لذلك خلال الفحص المبدئى لشهر ديسمبر ٢٠٢١ من الجهة المختصه وهو ما تم تاييده بردنا على سيادتكم بالبريد الالكترونى المرسل بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ وذلك بالاضافة ايضا الى ما تم توضيحه وتأكيده لسيادتكم خلال الاجتماع المنعقد مع السيد رئيس قطاعات مبيعات الدولى والسيد مدير عام حسابات الدولى بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢. ➢ بالنسبه للإستبعاد بتكلفة التحديث فقد دأبت الشركة علي التوضيح في العديد من المرات بإنه خلال الإجتماع المنعقد مع السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات خلال شهر مارس عام ٢٠١٩ حيث تم توضيح طبيعة تلك الاستبعادات وأسباب الاخذ فى الاعتبار تكلفة التحديث وليس التكلفة التاريخية حيث أن ما يتم تقديمه من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذى يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية وقد انتهى ذلك بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة. ➢ كما أنه خلال إجتماع لجنة المراجعة مع السادة الجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ تم الرد على كافة الإستفسارات فى هذا الشأن وتم الإنتهاء إلى أنه سيتم تلافى تلك الملاحظات فى حال توضيح التفاصيل المذكورة أعلاه بالرد مستقبلاً وبالفعل قد تم موافاة سيادتكم بالرد كما هو متفق عليه ،	يتابع

	➢ كما انه تم عقد العديد من الإجتماعات مع سيادتكم والجهات الفنية والتجارية والمالية لمزيد من الشرح والتوضيح وقد تم طلب معرفة أسس تحديد أسعار التكاليف والإيراد وتم التوضيح بإن ذلك يتم طبقا لقرارات لجنة الخدمات والأسعار وإنتهت أيضا تلك الإجتماعات بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة وقد تم إعداد الرد علي كافة النقاط الخلافية مرفقا به قرار لجنة الخدمات والأسعار والتى يتم إحتساب أسعار البيع وتكاليف الإستبعاد على أساسه وذلك بالخطاب رقم ٦٥ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧. مما سبق يتضح أن الشركة قد إلتزمت بعقد الإجتماعات اللازمة والتوضيح والشرح وتوفير المستندات المؤيدة لوجهة نظرها ومن ثم الوفاء بكافة تعهداتها.	
(٧) عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :- *عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعات المشتراة من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الاصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات . * عدم الوقوف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORKالخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات . يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة	يرجى التفضل بالعلم بالآتي: ✓ يتم تحديد تكلفة الإستبعاد بناء على الجهة الفنية حيث أنها الجهة المنوطة بالدراسة الفنية للسعات التى يتم الحصول عليها من خلال التحديثات المستقبلية للكابل وأيضا أي سعات مجانية أخرى ، وبالتالى يتم تحديد تكلفة الإستبعاد قبل الإهلاك بناء عن مجموع السعات الحالية والسعات الخاصة بالتحديث والمجانية وذلك بالتنسيق بين الجهات الفنية والمالية بالشركة. ✓ بالنسبة لمشروع ALMESH NET WORK فقد سبق وأن تم التوضيح والرد على سيادتكم بإنه عبارة عن شبكة تراسلية أرضية تستخدم للربط الداخلى بين محطات الإنزال وتستخدم في العديد من الأغراض سواء الخاصة بالعملاء الدوليين أو غيرها وبالتالى عند إبرام أى عقود خاصة بالكابل البحرى " سعات IRU " يتم تقدير تكلفة تنفيذ تكاليف الربط التراسلى وإدخالها من ضمن تكلفة الاستبعاد. اما فيما يخص السعات الناتجة عن المشروع فقد تم موافاة سيادتكم بها عن طريق البريد الالكترونى وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٩.	يتابع
(٨) إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة الإعتمادات المستندية والمخزون بالشركة والترابط والتنسيق بينها وبين باقي القطاعات فيما يتعلق بتأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨ ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بعدة تقارير لنا سابقة ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقدم ملموس ، الأمر الذي أظهر أرصدة بعض الحسابات المرتبطة بحركة المخزون على غير حقيقتها وهي (التكوين الإستثماري ، الأصول الثابتة ، الإعتمادات المستندية ، المصروفات ، ومن ثم نتيجة أعمال الشركة) ومن مظاهر ذلك ما يلي :- أ- مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ٢٢٤ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار(قطاع	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : ➢ بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فإنه جاري تسوية نحو ٥٢ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ وجاري فحص وتسوية ما يلزم تسويته من المبالغ المتبقية بعد توفير المستندات وإستيفاء الإجراءات اللازمة لذلك. ➢ بالنسبة لقيود تسوية نتائج جرد المخزون لعام ٢٠٢١ فقد تم التنبيه بتحري الدقة ومراعاة ذلك مستقبلا والعمل على إستيفاء المستندات اللازمة لإدارج تلك المبالغ ضمن منظومة حسابات المخزون ومن ثم عمل التسويات اللازمة. ➢ بالنسبة للفروق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدتها على منظومة	يتابع

المخازن) دون تاثير ذلك على الحسابات المالية المختصة . ب- تضمين حساب الاعتمادات المستندية بالخطا نحو ٣٦ مليون جنيه تتمثل فى قيمة سوينشات وأجهزة روتر واردة من شركة رايا تم توريدها وتركيبها منذعام ٢٠٢٠ ، وكوابل سعات مختلفة على العقد رقم ٩/٥/٢٠١٩/٢٣١ تم اضافتها للمخازن ، وقيمة رسوم جمركية تخص عقود تم ورود مشمولها بالكامل ، وكذا قيمة الاشتراك فى معرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونه والذى تم الغاؤه لظروف جائحة كورونا . ج – تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات تم تعليتها علي كلاً من حسابي الموردين والأرصدة المدينة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتحري الدقة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالزيادة وأخري بالنقص) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بمعرفة الشركة . د – إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) و رصيد كلا من : (حسابات المخزون والجرد الفعلي) بعدة قطاعات بالشركة ومنها قطاع النظم بنحو ٦١ مليون جنيه ، ٩٧ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالي. هـ - بلغت قيمة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١٢٩ مليون جنيه وقد تم تخفيض المخزون الراكد والبطيئ الحركة بما قيمته نحو ١١٣ مليون جنيه إعتمادا على أسس زمنية دون دون مراعاة ما تقضي به الفقرات (٩ ، ٢٨ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون. و - عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٣,٨ مليون جنيه يمثل قيمة قطع غيار - تم صرف بعضها - واردة من شركة IBM خلال عام ٢٠٢٠ إلى المخازن الفرعية وكذا عدم ادراج قيمة العديد من الاصناف على منظومة الاوراكل بقطاع المخازن. ز- إستمرار تضمين حساب المخزون (مخزن مهمات المشروعات) نحو ١٥مليون جنيه قيمة أجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها تحميلها على حساب التكوين الإستثماري . يتعين ما يلي :- - إجراء التسويات اللازمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذات الصلة على حقيقتها . - سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم . - حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة. - مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخزون بشأن قياس المخزون المشار إليه بعاليه.	الأوراكل لقطاع النظم فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط اللازمة لرفعها على منظومة الأوراكل وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك. ➢ بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة اصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون. ➢ بالنسبة لقطع الغيار الخاصة بشركة IBM وباقي الأصناف فإنه جاري العمل على إضافتها على منظومة حسابات المخزون وتسوية ما تم صرفه منها. ➢ بالنسبة لقيمة اجهزة الحاسب الآلي والطابعات فإنه جاري الفحص والتوصل للمعالجة المناسبة بالتنسيق مع سيادتكم وسيتم إتخاذ اللازم في ضوء ذلك.	

(٩) لم يتم التصادق (ارسال – رد)على بعض أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، وبالتالي فإن أرصدة العملاء تمثل وجهة نظر الشركة فقط ، ولم نتمكن من مدى مطابقتها لأرصدة العملاء من واقع دفاتر هؤلاء العملاء . يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو اعداد وارسال المصادقات المشار اليها والافادة بالردود عليها .	يرجى التفضل بالعلم انه يتم إعداد مصادقات مع كبار العملاء ، وقد تم بالفعل اعداد المصادقات وارسالها إلى عملاء (الدولي-النواقل-المشغلين) ولكن دون رد منهم وقد تم موافاة سيادتكم بها عن طريق البريد الالكترونى أثناء الفحص.	يكتفى
(١٠) وجود قصور في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العملاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتحصلات ومتابعة تلك المتحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء ، ومن مظاهر ذلك:- أ - إستمرار قيام قطاع المشغلين " التابع لنيابة الدولي منفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات لبعض العملاء ، **وهو ما سبق أن أشرنا إليه.** **ب** - تم تشكيل لجنة بعد موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي على تقرير المراجعة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ بشأن ضعف نظام الرقابة الداخلية بقطاع دعم مبيعات عملاء المؤسسات والشركات التابع لنيابة الشئون التجارية ولم يحدد بقرارها مدة نهو أعمالها والتي لم تنهي من كافة أعمالها بعد. **ج** - عدم تأثر سجلات القطاع المالي بالشركة (حساب اوراق القبض) بالتسوية التي قام القطاع التجاري بالشركة بابرامها مع العميل / شركة نور لنظم المعلومات خلال يناير ٢٠٢١ والتي ترتب عليها جدولة سداد المديونية المستحقة عليها والبالغة نحو ١٦٨ مليون جنيه (الخاصة بخدمات BIT STREAM ، الكوابل المحلية) مضافا إليها غرامة تأخير ومصاريف بنحو ٧٩,٣٣ مليون جنيه (لتصبح إجمالي المديونية المستحقة علي الشركة نحو ٢٤٧,٣٣ مليون جنيه) وتم استلام شيكات بقيمتها - دون إجراء قيود مالية بها لإثباتها في وقتها لتحقيق الرقابة عليها. وقد قامت الشركة بتسوية ما قام العميل بسداده خلال العام البالغ نحو ٢٢ مليون جنيه خصما من مديونية العميل دون قيد ما يخص هذا المبلغ من غرامات ومصاريف الجدولة المشار إليها ، مما أظهر حساب العميل والإيرادات بغير حقيقتهما ، وقد افادت الشركة بردهاعلي تقريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بأنه " لم يتم اثبات رسوم جدولة المديونية نتيجة لكونها أصل محتمل ، وهو ما جانبه الصواب حيث أن تلك المبالغ (غرامات التأخير ورسوم الجدولة) مدرجة ضمن إتفاق التسوية المبرم مع العميل وتم الحصول علي شيكات منه بإجمالي المديونية المستحقة عليه	يرجي العلم بالآتي: ➢ بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٩ وتم فصل المهام لتلافي اي انفراد بالاعمال وضمان مستوي رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة لخدمات المشغلين. ➢ بالنسبة لقطاع دعم المبيعات فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة فور الإنتهاء من أعمالها وإعتماد توصياتها ، ➢ بالنسبة لمديونية شركة نور فإنه جاري بحث مدي أمكانيه تطبيق المعالجه المحاسبيه الوارده بالملاحظه . ➢ بالنسبة لعملاء خدمات (BIT STREAM– كوابل محلية – ADSL) فإن معظم الرصيد يتمثل في مديونية شركتي يلا مصر والتي لم يتم تجديد الترخيص الخاص بها من قبل الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وشركة مينا والتي مرفوع بشأنها قضية مازالت متداولة وقد تم تكوين إضمحلال لكامل مديونية الشركتين . ➢ بالنسبة للمرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقا للتعليمات ضماناً لمعالجتها بشكل سليم بما لا يؤثر على سلامة إيرادات الشركة. كما يُرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فوترة المكالمات الصوتيه الصادرة من التليفون الثابت IRB يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة و يقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه. و الشركة حاليا بصدد التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد BSS الذى يقوم حاليا بفوترة خدمات الصوت والبيانات للمحمول بالإضافة الى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت FBB/DSL وقد روعى في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث	يتابع

aliaa

متضمنة تلك المبالغ وبالتالي تعد أصل مؤكد الحدوث وينطبق عليها ما ورد بمعيار المحاسبة رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء - بند ٩ الإعتراف . ونشير إلى عدم إلتزام العميل بشروط الجدولة المشار إليها خلال عام ٢٠٢٢ وتوقفه عن السداد وقيام الشركة بإبرام جدولة أخرى خلال عام ٢٠٢٢ . د - وجود مديونية مستحقة على بعض العمـــــــــلاء الخاصة بخدمات (BIT STREAM - كوابل محلية - ADSL) بنحو١٥١,٧ مليون جنيه ولم يتم تسويتها نتيجة وجود اعتراضات على تفاصيل عملية التحاسب لبعض العملاء وعدم ابرام بعض العقود الخاصة بخدمات الكوابل المحلية المُقدمة لشركة يلا مصر. هـ - إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين . يتعين ما يلي :- أ - بحث أسباب اوجه القصور المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والإفادة. ب - سرعة تلافي أوجه القصور المشار إليها بعاليه مع سرعة إنتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض من أعمالها وموافاتنا بما إنتهت إليه . ج- تحريك المساءلة القانونية بشأن عدم متابعة العميل / شركة نور مما حذا بالعميل بعدم الإلتزام بالسداد وتفاقم المديونية وتراكمها لسنوات طويلة دون تحصيل وضياع عائد إستغلال تلك الأموال على الشركة وتعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضع دورة مستندية لأوراق القبض لإحكام الرقابة عليها . د-بحث أوجه الخلاف وتسوية أرصدة العملاء المُشار إليهم في ضوء ذلك هـ سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة لتلافى المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .	أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظيا فور حدوثها و من ثم فوترتها. و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالى لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها.	
(١١) أدى عدم إنتهاء اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة منذ سنوات إلى إستمرار تضمين الحسابات المدينة أرصدة مرحلة من سنوات سابقة دون تسوية ، منها على سبيل المثال :- أ - **نحو ١٤٧ مليون جنيه** قيمة مبالغ مرحلة من فترات سابقة - قطاع الديوان العام : قطاع الديوان العام (نحو ٨٥,٥١٥ مليون جنيه مدرجه ضمن حساب مديونيات متنوعة أخري (ح/٢٥٣٩٠٠١) تحت مسمي مطالبات تذكرتي والتي يرجع بعضها لما قبل عام ٢٠٢٠،نحو ٣٩,٤٥٢ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مديونيات مصلحة الضرائب علي الدخل (ح/٢٥٣٦٠٠١) مرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية يرجع بعضها لعام ٢٠١٢ ، نحو ١٣	يُرجى العلم بانه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال للعديد من تلك الأرصدة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.	يتابع

مليون جنيه مديونيات مؤقته طرف البنوك، نحو ٤,١٥٢ مليون جنيه بحساب أرصدة مدينة طرف مصلحة الضرائب – ضريبة عائد أذون الخزانة (حـ/٢٥٦٢٠٠٢) تخص الضريبة على أذون خزانة ببنك مصر مرحلة منذ عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٩ ، ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ، نحو ٤,٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حكومية (حـ/٢٥٦١٠٠٩) تمثل بعض المبالغ المرحلة من عام ٢٠٢٠ والتي لم يتم تسويتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة بإقرارات ضريبة القيمة المضافة لعدم موافاة إدارة الضرائب بالشركة بإشعارات خصم تلك المبالغ. **ب ـ نحو ٣٠ مليون جنيه** بقطاع المخازن والمشتريات بعضها مرحل من عام ١٩٨٤ . **ج ـ نحو ١,٩ مليون جنيه** بقطاع المشروعات . **د ـ نحو ١٦,٤ مليون جنيه** مبالغ مرحلة منذ سنوات سابقة يرجع بعضها يرجع لعام ٢٠٠١ بقطاع الدولي منها: نحو ١٢ مليون جنيه أرصدة متوقفة مُرحلة ونحو ٤,٤ مليون جنيه يمثل حصة الشركة من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لم يتم تحصيلها. يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها .		
(١٢) إستمرار تضمن الحسابات الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية منها : أ ـ **نحو ٧,٨٥ مليار جنيه** مبالغ مستحقة للشركات التابعة والشقيقة طرف الشركة المصرية ـ قطاع الديوان العام قطاع الديوان العام : نحو ٥,٧ مليار جنيه مديونية مستحقة لشركة WE DATA ، ١,٠٥ مليارجنية مديونية مستحقة لشركة فودافون ، ٦٧٤مليون جنية مستحقة لشركة مينا ، ٢١٦ مليون جنيه مستحقة لشركة إكسيد ، ١٠٥ مليون جنية مديونية لشركة سنترا للتكنولوجيا، ٨٠ مليون جنية مستحقة لشركة TE FRANCE ، ٢٥ مليون جنية مستحقة لشركة TE للاستثمار ، ٢,٧ مليون جنية مديونية مستحقة للشركة العالمية للكوابل البحرية ، ٢ مليون جنية مديونية لشركة سنترا للصناعات. **ب ـ نحو ٣٩,٨ مليون جنيه** قيمة كل من (مصروفات مستحقة (حـ/٤٦٤٩٠٠١) بنحو ٢٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ١٣ سنة ، دائنية متنوعة بنحو ١٤,٨ مليون جنيه). **ج ـ نحو ١٣,٧ مليون جنيه** بقطاع المشروعات . **د ـ نحو ٣٢,١ مليون جنيه** مبالغ مرحلة (قطاع الدولي) بعضها منذ ٢٠٠٩. يتعين العمل على دراسة وتسوية المبالغ المشار اليها .	يُرجى العلم بالآتي: ➢ بالنسبه لمبلغ ٥,٧ مليار المستحق لشركة WE Data الذى يتضمن قيمة متحصلات الـ BSS وهو يمثل الجانب الاكبر من تلك المديونية حيث يتم تجميعها فى بنوك الشركة الأم (المصرية للاتصالات) والخاص بعملاء شركة WE data وذلك ضمن اجراءات احكام الرقابة على متحصلات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بشكل دورى ، اما باقى البنود سواء المستحقة لشركة WE data او المستحقة عليها فاغلبها بنود متحركة يتم تسويتها تباعا وفقا للعقود المبرمة و الاجراءت المتبعة فى كلا الشركتين. ➢ بالنسبه لمبلغ ١,٠٥ مليار المستحق لشركة Vodafone فأنه يتم تسوية تلك المبالغ كل عام خلال الربع الاول من العام التالى وذلك ضمن التسويه الدوريه للمعاملات المتبادلة مع شركة Vodafone ويتم توضيح ذلك لسيادتكم كل عام. ➢ بالنسبه لمبلغ ١,٠٥ مليون ومبلغ ٢ مليون والمستحقين لشركة Centra فأنه يتم تسويه تلك المبالغ بشكل دورى وفقا لبنود العقد ووفقا للاجراءات المخزنية المتبعة داخل الشركة المصريه للاتصالات. ➢ بالنسبة لباقي المبالغ الخاصة بالشركات التابعة فإنه يتم تسويتها ضمن المعاملات المختلفة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة. ➢ بالنسبة للمبالغ الأخرى فقد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة	يتابع

	الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة الدائنة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.	
(١٣) لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :- **أ - نحو ١٣١ مليون جنيه** قيمة رسوم تخص هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن . **ب - نحو ٤٧ مليون جنيه** قيمة فروق إهلاك وإستهلاك لم يتم حسابها منذ بداية تاريخ دخولها الخدمة خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، فضلا عن نحو ٥,٤ مليون جنيه خطأ بحساب الإهلاك عن عقود دعم فني أرقام (٢/٢٠١٤/٢١١ - ٩/٢٠٢٠/٢١٢) **ج - نحو ٥,٢٥ مليون جنيه** قيمة إهلاك خاص بالعقد (١٤/٢٠٢١/٢٢١) تم رسملته بالخطأ على ٥ سنوات في حين أن العقد مدته عام واحد فقط . **د** - نحو **٦,٥ مليون جنيه** قيمة الضريبة الإضافية عن فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٥ والمدرج بحساب مديونيات مصلحة الضرائب علي المبيعات (ح/٢٥٣٧٠٠١) يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: أ- بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر فى إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته. ب- فيما يتعلق بعقود الدعم الفنى فأنه جارى التصويب خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢. ج- بالنسبة لمبلغ ٥,٢٥ مليون جنيه فإنه سيتم تسويته خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢. د- بالنسبة لمبلغ ٦,٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام٢٠٢٢.	يكتفى
(١٤) تم تحميل المصروفات بالخطا بكل من : **أ-نحو ٤٠,٨٥ مليون جنيه** (تعويضات عملاء المحمول) حيث انها تخص شركة **we data** (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المخفضة والقسائم المجانية للعملاء). **ب** - نحو ٤,٨٤ مليون جنيه بالزيادة يمثل قيمة أتعاب تجوال محلي شركة إتصالات مصر (ح/٥٣٧١٣٨١) ناتج عن عدم حساب وقيد التخفيض الذي يمنح للشركة المصرية للإتصالات من الشركة المذكورة عن التجوال الذي يكون جميع أطرافه عملاء الشركة المصرية للإتصالات يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .	يرجى العلم بالآتي: ➢ بالنسبة لمبلغ ٤٠,٨ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ ومراعاة تحميل شركة WE Data بما يخصها من مصروف نقاط الولاء أولاً بأول. ➢ بالنسبة لمبلغ ٤,٨ مليون جنيه فقد تحميل حساب المصروف نظرا لتأخر ورود الاشعار الدائن من قبل شركة اتصالات مصر أثناء أعمال إقفال العام المالي ٢٠٢١ ، ولكن خلال شهر مارس ٢٠٢٢ ورد الإشعار وسيتم عمل التسويات اللازمة خلال قفل مارس عام ٢٠٢٢.	يتابع
(١٥) لم نقف على أسباب تحميل حساب المصروفات (تكلفة طبية) بنحو ١٥٢,٦ مليون جنيه بصورة تقديرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في حين أن متوسط التكلفة الفعلية الشهرية لتلك الخدمات نحو ٤٠ مليون جنيه . يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحميل الحساب بالمبالغ الفعلية حتى تظهر الحسابات على حقيقتها.	يُرجى العلم بإنه نظرا لإقفال أعمال عام ٢٠٢١ ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق ؛ وبعد التنسيق مع الجهات المختصة فقد تم تقدير المصروفات التي سيتم تحملها ولم يتم ورود فواتير فعليه لها عن العام المالي ٢٠٢١ وليس شهر ديسمبر فقط ولذلك فقد تم تعلية المبلغ المذكور.	يكتفى

(١٦) إستبعاد كل من قيمة كل من : الدوائر بنظام I R U لعملاء خارج مصر ـ البالغ قيمته نحو ٦,٠٧٤ مليارجنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١،وذلك عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي . يتعين حسم موقف استبعاد تلك الايرادات عند حساب مستحقات الجهاز القومى والافادة .	بالنسبة لدوائر IRU خارج مصر فقد تم عقد العديد من الإجتماعات خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ مع الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وفي حضور مجموعات الجهاز المركزي للمحاسبات الخاصة بفحص ومراجعة أعمال الطرفين وقد تم توفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات اللازمة للتأكد من صحة طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لترخيص لتقديمها ولم يبدي الجهاز القومي أي إعتراضات على ذلك. ومن ثم فإنه لا يوجد أي إجراءات من المفترض ان تتخذها الشركة لحسم الموقف وذلك في ظل ما قامت الشركة بتوضيحه وعرضه وتقديمه وفي ظل تواجد سيادتكم ومعرفتكم بكافة التفاصيل ،	يكتفى
رقم (١٧) درجت الشركة على معالجة ما يتم تحصيله من تعويضات من شركة التأمين بتخفيض حساب مصروفات التأمين على اصول المنشأة ضد الحريق والسطو (ح/٥٦٣١) بلغ ما أمكن حصره من تلك المبالغ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٧,١٣٢ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية . يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما تنص عليه معايير المحاسبة المصرية.	يرجى التفضل بالإحاطة بإن التعويضات المذكورة هى تعويضات عن خسائر تكبدتها الشركة نتيجة حوادث أو سرقات وخلافه وان تلك التعويضات فى حدود أو أقل من قيمة الخسائر وبالتالى فإنه من الأفضل تخفيض حساب المصروف بما يتم تحصيله من تعويضات. كما يُرجى العلم بإنه نظرا لطبيعة وحجم أعمال الشركة وإنتشار مواقع العمل على مستوي الجمهورية وبالتالي فإن وقوع حوادث سرقات أو إتلافات هو أمر وارد وتقوم الشركة ببذل كافة الجهود للحد منها وفور وقوع الحوادث وإستيفاء المستندات اللازمة لتحديد قيمة السرقات تقوم الجهات المالية بإستبعادها ،	يكتفى
(١٨) لم يتم حساب نسبة إتمام الخاصة بعملية مشروع الرحاب ومدينتي المبرم مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني (طلعت مصطفى) الأمر الذي ترتب عليه عدم تسوية وتحميل المصروفات بنحو ٢١١ مليون جنيه والمقيدة بحساب الأرصدة المدينة كما لم يتم تسوية وإدراج ما يقابلها من إيرادات مقيدة بحساب الأرصدة الدائنة يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان و الافادة .	يُرجى العلم بإنه فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية..	يكتفى ويتابع
رقم (١٩) تضمنت الايرادات نحو ٢٧ **مليون جنيه** مبالغ تقديرية تخص خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات لشركة WE DATA لوجود قصور فى نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب على اسس فعليه لهذه الخدمة وذلك منذ عام ٢٠١٩ . يتعين العمل على سرعة تلافى اوجه القصور فى النظام المشار اليه .	جاري وضع نظام تجاري مناسب لمحاسبة شركة WE Data وسيتم عمل التسويات اللازمة فور الإنتهاء من ذلك ، وتطبيقا لمبدأ الإستحقاق فإنه تم تعلية الإيرادات بشكل تقديري لحين الفحص والتسوية.	يتابع
(٢٠) لم تتضمن الايرادات نحو ٢,١٣ مليون جنيه قيمة كوبونات مدرجه بحساب دائنة إيرادات مؤجلة تعويضات عملاء (ح/٤٦٩٥٠٠٥) تخص عام ٢٠٢١ . يتعين إجراء التصويب اللازم	يرجى العلم بإنه يتم إثبات الإيرادات المؤجلة والإعتراف بالإيراد بشكل دوري تطبيقا لمعيار المحاسبة ، أما بالنسبة للمبلغ الوارد بالملاحظة فإنه سيتم عمل التسويات اللازمة له واضافته للايرادات خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.	يكتفى
تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا	فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢١ ، فقد قامت الشركة بمطابقة نتائج	يتابع

بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة ، والتي أثرت على أعمال الجرد ومما ترتب عليها فقد عملية الجرد الغرض منه ، ومنها ما يلي :- أ - عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الاصول الثابتة و سجلات الاصول الثابتة في٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة لقيد بعض الاصول بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها فى العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة فى تاريخ الميزانية. **ب** - إستمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها وغير مستغلة تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم الإستفادة من قيمتها في حالة التخلص منها بالبيع ، بعضها بكميات كبيرة . يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .	أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢١. أما بالنسبة للأصول المُستغني عنها وغير مُستغلة فإنه يتم بشكل دوري فحصها وعمل مزادات بيع لها سواء لبيعها بنفس الأماكن الموجودة بها أو مركزيا بالقاهرة.	
إستمرار وجود العديد من **الأصول غير المستغلة** ومنها : - نحو٦٧٧ مليون جنيه (حق استخدام) خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ١٢/ ٢٠٢١ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١٧٧,٦مليون جنيه ، نحو ٩١,٢ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد ١,٨٣فرعة لكابل TE-NORTH. بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٠ % و كابل TENORTH بنسبه ٤٠% وكابل smwe٥ بنسبه ٧٨% وكابل smwe٣ بنسبة ٨٩% وكابل Imewe بنسبه ٦٤ %. - **بعض الأراضي المشتراة** : أرض ومبنى بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة سوفيسات خلال عام ٢٠١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه ، قطعة أرض بمدينة المعراج بمحافظة القاهرة بنحو ٦ مليون جنيه (قرار ٣٨٠٨ لسنة ٢٠٠٧ بمساحه ٢٠٠ متر) لأقامة سنترال (عقد ٥٩/٢٠٠٨/٧) ولم يتم التنفيذ ونشير فى هذا الشأن الى اعتماد محافظ القاهرة فى ٢٠١٩/٣/١٦ قرار الإدارة المركزية لحماية أملاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التنبيه على حى البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة على قطعة الأرض . قطعة ارض بنحو٦,٢ مليون جنيه قيمة ارض بمدينة المنصوره الجديده. ارض مدينة السادات	يرجى التفضل بالإحاطة بإن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التى تساهم فى تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضى والمبانى الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتى تقوم بدراسة مدى الأستفادة بالاراضى والمبانى الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم بشأنها وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد فى التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المُشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتى :- ➢ بالنسبة لقيمة حق الإستخدام الخاصة بقطاع الدولي فان تلك المبالغ خاصة بشراء فرعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تضمن المبلغ المذكور بالملاحظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيدا في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الألياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراه فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠.	يتابع

بالمنطقة الصناعية السابعة والبالغ قيمتها ١,١ مليون جنيه لعدم التزام الشركة ببناء السنترال فى تاريخه ، **ومباني مقامة دون إستغلالها** و نشير إلى أنه تم استلام أرض النادى (٤٠) فدان بموجب محضر تسليم فى ١٧ /١٢/١٩٥٥ بغرض إقامة محطة لاسلكية ، الذي تضمن " في حالة إستغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله ترد الى مصلحة الاملاك " ، وقد تم الحصول على موافقة وزير النقل والمواصلات فى ١٩٩٧ على تخصيص (١٨ فدان) لإقامة نادى رياضى لخدمة العاملين وتم استخراج ترخيص الإنشاء رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٢ يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان بما يعود بالنفع على الشركة	➢ بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقا لرؤية الشركة وخطتها والتي دائما ما تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير. ➢ بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فأنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الأخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلبا والتى تعدت نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوى لتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدما وخدمات الارقام المجانية والمختصرة والتعريفة المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وتم عمل التجارب الفنية اللازمة وجاري عمل الإستلام النهائى للعقد والتشغيل الفعلى مع الأخذ فى الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حاليا على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهى (خدمة الكارت التخيلى – خدمة الرقم الشخصى – خدمة الشبكة التخيلية) . ➢ بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بإنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحرى يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة إحتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل او أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخر جهدا فى العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الربع الذي يسبقه. ➢ بالنسبة لقيمة أرض ومبنى سوفيسات بمدينة العبور فإنه سيتم الرسملة فور إنتهاء إجراءات نقل الملكية والتي مازالت مستمرة ، كما انه سيتم إستغلال المبنى فور التسجيل وتغيير رخصة النشاط. ➢ بالنسبة لأرض سنترال المعراج فقد تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء إدارى مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الارض والدعوى مازالت متداولة كما ان الارض مقام عليها برج للمحمول. ➢ بالنسبه لمبنى سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل إستثماره بالشكل الأمثل . ➢ أما بخصوص مدينة سوهاج الجديدة فقد تم مخاطبة السيد المهندس / رئيس جهاز مدينة سوهاج بأنه قد تم الإنتهاء من إعداد الرسومات المعمارية المبدئية للمشروع و أنه جارى إتمام الرسومات الإنشائية و التقدم بطلب	

	لإستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مبنى السنترال. ➢ اما بخصوص مبنى وسنترال الفشن القديم بمحافظة بنى سويف فجارى إستغلال الجزء المتبقى من المبنى بخلاف المساحة المخصصة للفون بوتيك ضمن المحفظة العقارية للأصول. ➢ بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعصرة فقد سبق وان تم التوضيح بإنه طبقا للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسة الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة. ➢ بالنسبه لسنترال المعصرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرافق (كهرباء-مياه-صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبنى لم يتم الانتهاء من تنفيذها. ➢ بالنسبه لسنترالي ١٥ مايو والتبين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كلا من شركتى (وى داتا – اكسيد) لإستغلالهم كداتا سنتر أو كول سنتر وتم رفض المقترح من قبلهم لبعد المكان عن وسط المدينة وجارى العمل على استغلال المبنى . ➢ بالنسبه لمواقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محيطة بتلك الاراضى لضمان عدم التعدى عليها الى حين استغلالها الاستغلال الامثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) اما بالنسبة لقطعة ارض تفتيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وجارى ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .	
بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي منذ عام ٢٠٠٦حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٢٠ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٤٠٢ مليون جنيه بحساب الدفعات المقدمة على الرغم من عدم ملكية الشركة للارض المقام عليها مبانى النادى ولم نقف على ما يفيد تقنين وضع الأرض في ضوء مخالفة شرط التخصيص (الاستلام) ، كما لم نقف على مدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه . يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور منذ عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١ وما ترتب عليه من حدوث تلك الطفرة في التكلفة ، مع موافاتنا بما يفيد تقنين وضع الأرض.	بالنسبة لأسباب التأخر فى تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم بإن جهة تنفيذ الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسحلة والتى توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظرا للظروف الأمنية التى كانت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى فى التوقيتات المطلوبة ، وحرصا على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.	يتابع
بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمـــــحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين بشانها استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤١,٧ مليون جنيه منها : الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي : ➢ أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة	يتابع

aliaa

،العربية لتصنيع الحسابات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول . يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكور .	أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتى تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠ % ما عدا شركة التوقيع الإلكترونى. ➢ **بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني** يرجى العلم بانه لايزال جاري العمل على التفاوض مع المساهم بي تراست للحصول على كامل حصته حيث تم التواصل معه أكثر من مرة في ذلك الشأن ولم يتم انتهاء عملية التفاوض حتي تاريخه. ➢ **ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية** - حفاظا على ترخيص التوقيع الالكتروني. - توجه الحكومة نحو التحول الرقمى لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني. - إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول. ➢ بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج **من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** فإن الشركة في إنتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات حيث ان الشركة العربية حققت خسائر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٥,٥٨٠ مليون جنيه وذلك نتيجة لجائحة كورونا التي اثرت على أداء الشركة وتحاول الشركة من تحسين أدائها حيث كان هناك مقترح تم عرضه من قبل الشركة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١ لشراء خط انتاج جديد لزيادة حجم المبيعات بما يحقق تحسن في العمليات التشغيلية للشركة ومن ثم فإنه من الأفضل الإنتظار لحين وضوح الرؤية المستقبلية للشركة. ➢ **بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تل"** فإنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية فى شركة كويك تل. ➢ **بالنسبة لشركة النيل** فإن الشركة تحت التصفية منذ ٢٠٠٩/٨/٣٠ بناء	

	علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات. ➢ **<u>بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول</u>** يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ٢٠٠٥/١/١٠علي مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % فضلاً عن حصول شركة اتصالات مصر علي رخصة الجيل الثالث للمحمول في عام ٢٠٠٦ الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.	
تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمي إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة . يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.	يرجى العلم بأنه قد تم تطبيق المعايير الجديدة (٤٧ و ٤٨ و ٤٩) طبقاً لمتطلبات المعايير وهو ما تم مراجعته من قبل الإستشارى الذى تم التعاقد معه لمراجعة تطبيق تلك المعايير ، علما بأن تلك الاستثمارات مثبتة بالتكلفة وفى حالة التخلص منها او التعامل عليها سيتم تقييمها من قبل استشارى خارجى متخصص مع الاخذ فى الاعتبار مبدأ التكلفة والعائد.	يكتفى
تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وقد بلغ ما امكن حصره منها بقطاع الدولي فقط نحو ٤٣٠ مليون جنيه وهي (نحو ٧٠,٧٣ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها ، نحو٢٣٣ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو٤٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو٦٩,٨٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى ، نحو١ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو١,٨٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP ، مديونية بنحو ٤,٤٧٣ مليون جنيه مستحقة طرف العميل "شركة مينا نت " متوقفة منذ عدة سنوات دون تحصيل). يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة .	يرجى التفضل بالإحاطه بالآتي : ➢ بالنسبة لأرصدة عملاء الدولي المتوقفة منذ ٢٠٠٩ فهي تمثل أرصدة عملاء المنزلي والتجاري والتي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإئتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة. ➢ بالنسبة لعملاء المقاصة الدولية فإن المبالغ المستحقة على شركتى ITC, TGC فقد تم اتخاذ كافة الاجراءات التجارية والقانونية اللازمة ، ➢ أما بشأن مديونية العراق ، فقد تم التنسيق بشأن التفاوض مع وزارتى الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة ومازالت المفاوضات جارية لتحصيل مستحقات الشركة. ➢ أما بشأن باقى المبالغ المستحقة فيرجى العلم بأن تلك المبالغ تخص فترات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجارى استيفاء المستندات والاتفاقيات مع تلك الدول لسهولة تحصيل المبالغ المستحقة . ➢ بالنسبة لمديونية الدول والشركات عملاء خارج مصر فقد تم عمل الدراسة اللازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن	يتابع

	السداد وتم تضمينها بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهود لإستيداء مستحقات الشركة. ➢ بالنسبة لمديونية التليفزيون المصري فإن كافة الخدمات المقدمة له متوقفة حاليا وجارى فحص الارصدة المتوقفة عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والائتمان ومع التليفزيون المصري لتحصيل مستحقات الشركة . ➢ بالنسبة لمديونية عملاء V.SAT فجارى العمل على تحصيل تلك المديونية. ➢ بالنسبة لمديونية عملاء خدمات V.POP فجاري عرض موقفهم على الشئون القانونية لإتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء الرأي القانوني. ➢ بالنسبة لمديونية دولة ليبيا فيرجى العلم بإنه فى ظل تدهور الاوضاع في الجمهورية الليبية فقد تم تحصيل مبالغ كبيرة بإتباع اساليب تفاوضية وتجارية منذ بدء الأزمة الليبية وجاري التفاوض والتنسيق مع الجانب الليبي نحو تحصيل المبالغ المتبقية ولكن الامر يستغرق بعض الوقت لأنه لابد من إنتظار موافقة البنك المركزي الليبي لصرف تلك المبالغ نظرا للوضع الراهن في الجمهورية الليبية. ➢ أما بالنسبة للمديونية الخاصة بدولة سوريا فإنه قد تم تحصيل بعض المبالغ وجارى العمل على تحصيل باقى المبالغ ، ونظرا للبدء فى التحصيل من تلك الدول فقد تم تخفيض نسبة التعثر الخاصة بها وتضمينها ضمن دراسة الاضمحلال فى ارصدة العملاء فى ٣١/١٢/٢٠٢١ طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية حيث تم ارسال الدراسة المذكورة لسيادتكم اثناء الفحص.	
بلغت قيمة ضريبة المبيعات التى سبق للشركة سدادها لمصلحة الضرائب نيابة عن شركة اورانج نحو ١٣٨ مليون جنيه ولم يتم تحصيلها من شركة اورانج ومرفوع بشانها الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة٢٠٢١ امام مركز القاهره الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى ولا زالت متداولة . يتعين موافاتنا بالموقف الحالى للدعوى المشار اليها واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة.	يُرجى التفضل بالعلم بإنه بالنسبة لشركة اورانج فقد تم رفع دعوى تحكيمية المرفوعة ضد شركة اورانج مازالت متداولة وقد تم موافاة سيادتكم بشهادة من المستشار القانونى للشركة بالموقف الحالى للقضية وذلك اثناء عملية الفحص وسوف يتم موافاة سيادتكم بمستجدات القضية فور حدوثها.	يتابع
اسفر محضر المصادقة والمطابقة الذى تم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة وي داتا ـ المصرية لنقل البيانات وجود مبالغ متحفظ عليها بنحو ٣٢٧ مليون جنيه مدين (نحو ٣٢١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة المصرية لشركة سنترا على ذمة عقود توريدات وصيانة لصالح شركة WE	يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة المذكورة بملاحظة سيادتكم (WE Data) هي شركة مملوكة بالكامل للشركة المصرية للإتصالات ويتم مراجعة أعمالها عن طريق سيادتكم ، أما بالنسبة للمبالغ الواردة بالملاحظة فيرجى العلم بالآتى :-	يتابع

aliaa

DATA ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة) . ورصيد دائن نحو ١٢,٣ مليون دائن (نحو ٩ مليون جنية تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شركة WE DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصـــرية للاتصالات ، نحو ٣,٢٩٨ مليون جنية قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، بالإضافة إلى عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .	➢ بالنسبه لمبلغ ٣٢١ مليون والمستحق على شركة WE Data يتعلق هذا المبلغ بعقود توريد الرواتر الخاص بشركة هواوى و ZTE و Zyxel حيث يتم تسويتها بعد انتهاء العقد لكل شركة تباعا وهذا ما تم مع شركة Zyxel حيث تم تسويه نحو ١٣٧ مليون خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١. ➢ بالنسبه لمبلغ ٥,٣٣٣ مليار المستحق لشركة WE Data فلا يوجد اي إعتراض على المبلغ المذكور كما ورد بملاحظة بالملاحظة وإنما يمثل قيمة متحصلات BSS والتى يتم تجميعها فى بنوك المصريه للاتصالات والخاص بعملاء شركة WE data وذلك ضمن اجراءات احكام الرقابه على متحصلات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بشكل دورى. ➢ بالنسبه لمبلغ ٦٦ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه مبلغ ٣٥ مليون خلال فبراير ٢٠٢٢ ويتم تسويه باقى المبالغ تباعا. ➢ بالنسبه لمبلغ ٩٦ مليون ومبلغ ١٦ مليون المستحق على شركة WE Data فإنه جاري العمل على تسوية تلك المبالغ وفقا للإجراءات اللازمة لذلك. ➢ بالنسبه لمبلغ ٩ مليون ومبلغ ٣,٢٩٨ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه اكتر من ٦ مليون متعلقة ببعض العقود المتعلقة بسنوات سابقة والتى كان متوقف السداد عليها لحين تقديم WE data لكافة المستندات المطلوبه منها مثل شهادات التامينات وغيرها وجارى استكمال مستندات باقى العقود المتوقفة حتى يتم تسويتها. ➢ بالنسبة لباقي المبالغ فإنه جاري فحصها وعمل اللام بشأنها في ضوء نتائج الفحص.	
وجود مبالغ متوقفة مستحقة على الشركة المصرية لنظم المعلومات - اكسيد بنحو ١٠٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ منها مبالغ متحفظ عليها ومتوقفة منذ سنوات دون حسم (تخص ايجار مقار لشركة اكسيد ومطالبات كهرباء وصيانة وإيجار دوائر وضرائب مسددة بمعرفة الشركة المصرية تخص شركة إكسيد وما يخص عقد تبادل الخبرات) . يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المذكورة و انهاء تلك التحفظات وتسوية تلك المديونيات واستكمال ابرام التعاقدات الخاصة بإيجار بعض المقرات المؤجرة لشركة إكسيد .	يرجى العلم بأنه تم عمل تسويات مع شركه إكسيد والقيام بسداد الإيجارات و تبادل الخبرات حتى شهر سبتمبر عام ٢٠٢١ وكذلك قامت شركه إكسيد بسداد جزء من الضرائب المسدده بمعرفة الشركة المصرية و تخص شركة إكسيد أما فيما يخص الكهرباء فإنه جاري الإتفاق مع شركة إكسيد للوصول إلى طريقة للتحاسب..	يتابع
بلغ رصيد حساب تأمينات العملاء (بقطاع الدولى) في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأمينات محصلة من العملاء) ولم تقم الشركة بإنشاء	يرجى التفضل بالإحاطه بأنه قد صدر القرار الإدارى بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصويب لتأمينات عملاء التليفون على	يتابع

aliaa

أي سجلات تحليلية لهذه التأمينات لمتابعتها او التصادق عليها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع موافاتنا بالتقرير المشار اليه والافادة .	مستوى كافة السنترالات بالشركة والتى قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء مع العلم بأنه ما زالت لجان الفحص المختصة لم تنتهى حتى تاريخه من أعمالها وسوف يتم موافاتكم بالتقرير المطلوب فور الانتهاء من كافة عمليات الفحص وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة.	
لازالت الشركة تعتمد في مصادر تمويلها على القروض والتسهيلات الإئتمانية والتي بلغ رصيدها في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٦,٢٦٢ مليار جنيه ، تحملت الشركة عنها فوائد مدينة ٩٥٦,١٨٥ مليون جنيه ودمغة نسبية بنحو ٧٤,٧٣٤ مليون جنيه.	يرجى العلم بأنه ترجع أسباب تزايد الإعتماد على التمويل عن طرق السحب على المكشوف حيث يمكن تلخيص تلك الأسباب بإنه نتيجة مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط .	يكتفى
صدر الكتاب الدوري رقم (١٣٩) عن وزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بشأن تقنين أوضاع أبراج المحمول المقامة بدون ترخيص ، الذي تضمن " أن يتم تحديد رسوم تقنين تلك الأبراج وفقا لرؤية كل محافظة على حده ، وأنه جاري إعداد بروتوكول مع وزارة الإتصالات في هذا الشأن لتحديد رسوم التقنين حسب مكان المحطة ". يتعين موافاتنا بموقف تقنين اوضاع تلك الابراج فى ضوء الكتاب الدورى المشار اليه وما ترتب على ذلك من اثار.	يرجى العلم بأنه يتم عقد لجنة أسبوعية مع ممثلي وزارة الاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وأمين عام وزارة التنمية المحلية وممثلي شركات المحمول الأربعة في حالة الطلب لمناقشة معوقات شركات المحمول ، وجاري التنسيق حالياً بين وزارة الاتصالات ووزارة التنمية المحلية لوضع إطار تنظيمي لتقنين وضع محطات المحمول وما يتعلق بإصدار التراخيص على العقارات المخالفة.	يتابع
إستمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقا لاتفاقية التجوال المعدلة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ المبرمة مع شركة "إتصالات مصر، ولم توافق شركة إتصالات مصر علي ترحيل قيمة مكالمات بنحو ١٨٣ مليون غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى العام التالي . **ونشير إلى أن** قيمة المكالمات غير المحققة خلال المدة من يناير ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢١ بلغ نحو ١٣٣ مليون جنيه بنسبه ٤٨% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة . يتعين ضرورة مراعاة اخذ الإستهلاك الفعلي في الإعتبار عند إبرام إتفاقية تجوال جديدة مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه .	يرجى التفضل بالإحاطة بإنه تم إبرام التعاقد مع شركة إتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرفى التعاقد وطبقا للبند رقم ١٨ من التعاقد الذى يفيد بإنه فى حالة حدوث أى متغيرات بالسوق قد تؤدى إلى تغيير التوازن التجارى لإتفاقية التجوال المحلى فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملاحظة سيادتكم حيث تم الإتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للإتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد إستنزاله بقيمة الزيادة فى إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظراً لذلك فيقضى الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستغلة) والإستفادة بها فى خدمات البيانات نظرا لزيادة الطلب عليها. والتى من المنتظر أن يتم الإستفادة من كامل هذه المبالغ طبقا للزيادة المضطردة فى حجم إستهلاك البيانات. بالإضافة إلي ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والمُمكنة التى من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.	يتابع

aliaa

لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للاتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع شركة "CNE " للقنوات بدءا من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبشروط جديدة مغالى فيها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ (حيث تم التعاقد مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ على أن تقوم الشركة المصرية ببث قنوات شركة "CNE " لعدد ١٠ الآف مشترك خلال المدة من ٢٠١٩/٥/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٨,٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها ، وبنهاية مدة العقد لم تحقق الشركة المصرية سوى عدد ٤٥٠ مشترك فقط بنسبة ٤,٥ % من العدد المستهدف) حيث نصت الشروط الجديدة للتعاقد علي ما يلي :- - أصبح لزاما على الشركة أن تبيع خدمات"CNE " لعدد ٢٥ إلف مشترك كحد أدني خلال مدة التعاقد. - أن تسدد الشركة المصرية عن ذلك العقد نحو ٣٦,٧ مليون جنيه (المعادل ٢,٣٥٠ مليون دولار) . - زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%. **ونشير إلى** أنه بلغ عدد المشتركين عن العقد الجديد خلال المدة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٨٣ مشترك فقط بنسبه نحو ١٧,٦٦% من مشتركي السنه الأولي . كما لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٤,٧٣ مليون جنيه قيمة ما يخص العام الحالي من تكلفة العقد . يتعين موافاتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني أعداد المشتركين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار ، مع تحميل حساب المصروفات بتلك المبالغ المذكورة.	يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتي تاريخة من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظرا لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE علي تقديم اسعار مبالغ فيها، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات و شركات القنوات المشفرة بحجة انها الوكيل الوحيد، علي الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين و الذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.	يتابع

تحريرا في : /٢٠٢٢/٣

مديرا العموم

نائبا مديرالادارة

"محاسب/ تامر سيد حسن " **"محاسب/حسن سعيد يوسف"**

وكلاء الوزارة

نواب أول مديرالإدارة

"محاسبة/ شرين محمد المغربي" **"محاسب / إيهاب سالم محمود "** **" محاسب / عاطف عبدالسلام"** **"محاسب / عبدالله عبدالعليم محمود "**

aliaa